# هيكل وكفاءة أداء ومحددات الصادرات السعودية غير النفطية

دكتور / خالد بن عبد الله الخثلان
قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

دكتور / طارق توفيق الخطيب
قسم الاقتصاد الزراعى - جامعة كفر الشيخ
جمهورية مصر العربية

دكتور / علاء محمد عبد الله ملو العين
قسم المحاسبة - جامعة سلمان بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

# هيكل وكفاءة أداء ومحددات الصادرات السعودية غير النفطية

خالد بن عبد الله الخثلان[1]  طارق توفيق الخطيب[2]

علاء محمد عبد الله ملوالعين[3]

**ملخص الدراسة :**

تسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على تطور هيكل وكفاءة أداء الصادرات السعودية غير النفطية ورصد محدداتها مع وضع إستراتيجية متكاملة للنهوض بهذا القطاع. وتعتمد الدراسة في أسلوبها البحثي على الأسلوب الوصفي والتحليلي خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة من بينها أن معدل النمو السنوي في هذا القطاع بلغ حوالي ١١٪. كما تبين أيضا أن هذا القطاع يساهم بحوالي ٤,٣٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وحوالي ٧,٥٨٪ من الناتج المحلى غير النفطي خلال تلك الفترة. وفيما يتعلق بكفاءة أداء هذا القطاع من الناحية التصديرية واستنادا إلى مؤشرات كفاءة هذا الأداء فقد بلغ معامل التركز السلعي، ومعامل التركز الجغرافي ،ومعامل عدم الاستقرار حوالي ٥٣,١٥ ٪ ، ٤٣٪ ،٣٧,٠٩٪ لكل منهم على الترتيب. كما تبين من نموذج العوامل المحددة للنمو في هذا القطاع أن كل من الناتج المحلى غير النفطي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أهم هذه العوامل وأن المرونة الجزئية لكل منهما بلغت حوالي ٢,٠٣ ، ٠,٣٠٠ لكل منهما على التوالي في الوقت الذي بلغت فيه المرونة الكلية للدالة المقدرة حوالي ٢,٣٣. كما وضعت الدراسة عددا من التوصيات من بينها الوقوف على محددات تنمية صادرات هذا القطاع ومحاولة النهوض بها كما تبين من نتائج الدراسة الوقوف على المشاكل التي تعترض تنمية صادرات هذا القطاع و التي رصدتها الدراسة مع وضع الحلول العاجلة لها، و توسيع نطاق الدول التي توجه إليها صادرات هذا القطاع، وتضمين سلع أخرى غير المجموعة الحالية التي يتضمنها التركيب السلعي الراهن بما يساهم في خفض معاملات التركز السلعي والجغرافي ويحقق الاستقرار الاقتصادي في صادرات المملكة من هذا القطاع.

---

[1] قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية.

[2] قسم الاقتصاد الزراعي - جامعة كفر الشيخ - جمهورية مصر العربية.

[3] قسم المحاسبة جامعة سلما ن بن عبدالعزيز- المملكة العربية السعودية.

*يعبر الباحثون عن عميق شكرهم لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم و التقنية بالمملكة العربية السعودية على دعمها للمقترح البحثى الذى اشتق منه هذا البحث .

**تمهيد :**

يعد هدف تنمية الصادرات غير النفطية من الأهداف الرئيسة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها باعتبار أن هذا الهدف ينطوي على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة النصيب السوقي لمنتجاتها في الأسواق الدولية. كما أنه يزيد من قدرة الاقتصاد الوطني السعودي على امتصاص الصدمات التي يمكن أن تواجهه جراء التقلبات الاقتصادية في الأسواق الدولية خصوصا في أسواق النفط باعتبار أن اقتصاد المملكة هو اقتصاد نفطي بدرجة كبيرة.

**أهمية الدراسة الحالية ومبرراتها :-**

يعد موضوع الدراسة الحالية ضرورة ملحة في الوقت الراهن نظرا لأهمية إعادة هيكلة قطاع الصادرات السعودية بما يضمن تفعيل دور قطاع الصادرات غير النفطية وتعظيم مشاركتها في الاقتصاد القومي. وتزداد أهمية هذه الدراسة إذا علمنا أن القطاع غير النفطي يساهم في الناتج المحلى الإجمالي بحوالي ٣٩٠,٧٧ مليار ريال وهو ما يمثل حوالي ٦١,٩٨٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي البالغ نحو ٧٠٠,٤٠ مليار ريال كمتوسط للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٨، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة مساهمة القطاع النفطي حوالي ٣١٠,٤٥ مليار ريال وهو ما يمثل نحو ٣٨٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة، إلا أن مساهمة قطاع الصادرات غير النفطية في الصادرات الكلية يعد ضئيل نسبيا حيث أنه لم يتجاوز نسبة١١٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية البالغ نحو ٢٤٠,٣٤ بليون ريال كمتوسط لنفس الفترة ، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة صادرات القطاع النفطي حوالي ٢١٤,٥٣٧ بليون ريال سعودي وهو ما يمثل نحو ٨٩,٣٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية السعودية خلال نفس الفترة، وبالتالي فان الصادرات النفطية تستأثر بالجزء الأكبر وذلك على حساب الصادرات غير النفطية الأمر الذي يشير إلى أن النفط الخام ومشتقاته لازال يشكل النصيب الأكبر من الصادرات السعودية وربما يكون لهذا الأمر آثاره وتداعياته السلبية على الاقتصاد القومي السعودي على المدى الطويل في ظل سوق عالمية تتنابه العديد من التقلبات والتغيرات المتلاحقة .

**أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الوقوف على تطور هيكل وكفـاءة أداء الصادرات السعودية غير النفطية وتحديد العوامل المؤثرة عليها ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :-

١- دراسة تطور الصادرات السعودية غير النفطية من ناحية ودراسة تطور هيكلها التصديري مـن ناحية أخرى.

٢- دراسة الأهمية النسبية لمكونات الصادرات السعودية غير النفطية.

٣- دراسة العلاقة بين النمو في القطاع التصديري غيرا لنفطي والنمو في الدخل القومي.

٤- دراسة الأهمية النسبية للناتج المحلى غير النفطي في إجمالي الناتج المحلى من ناحية ودراسـة الأهمية النسبية للصادرات السعودية غير النفطية في كل من الناتج المحلى الإجمـالي والنـاتج المحلى غير النفطي من ناحية أخرى.

٥- تقدير كفاءة أداء الصادرات السعودية غير النفطية.

٦- تحديد العوامل المحددة المؤثرة على الصادرات السعودية غير النفطية.

٧- الوقوف على سياسات المملكة الموجهة لتنمية الصادرات غير النفطية محليا ودوليا وتقييم مدى فاعلية المرتكزات الرئيسية لهذه السياسة.

٨- الوقوف على المعوقات التي تواجه الصادرات السعودية غير النفطية ووضع إستراتجية متكاملة للنهوض بها.

**المنهج البحثي : -**

تستند الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات التي تمتد خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ وأهمها معادلات الانحدار في الصورة الخطية وغير الخطية، فضلا عن مؤشـرات القـدرة التنافسية للصادرات السعودية غير النفطية في أسواقها الدولية وأهمها معاملات عدم الاستقرار وكـل من معاملي التركز السلعي و التركز الجغرافي .حيث يمكن تناول هذه النماذج التـي تـستند إليهـا الدراسة على النحو التالي :

**١- نموذج معامل عدم الاستقرار في كمية الصادرات السعودية غير النفطية :**

ينعكس الاستقرار في التصدير على القدرة على الوفاء بمتطلبات العملية التصديرية وبالتالي قدرتها التنافسية في السوق الدولي هذا ويتم حساب معامل عدم الاستقرار وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{Non stability coefficien t} = \frac{\left|\sum (y - \hat{y})\right|}{\hat{y}} \times 100$$

حيث أن :

$y$ = كمية الصادرات السعودية غير النفطية الفعلية للسلعة موضوع الدراسة.

$\hat{y}$ = كمية الصادرات المقدرة.

وكلما اقتربت قيمة معامل عدم الاستقرار من ١٠٠ كلما دل ذلك على حدوث تقلبات كبيرة في الكميات المصدرة من هذه السلعة بما ينعكس سلبا على الوفاء بمتطلبات التصدير وبالتالي فقد بعض أسواق السلعة في الخارج والعكس صحيح.

**٢- نموذج معامل التركز السلعي للصادرات السعودية غير النفطية :**

ويستخدم معامل جيني - هيرشمان (Gini-Herchman Coefficient) لاحتساب درجة التركز السلعي لصادرات سلعة معينة أو لصادرات مجموعة من السلع وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{معامل جيني - هيرشمان للتركز السلعي} = \left[\sum_{ز=1}^{م} \left(\frac{\text{قيمة صادرات السلعة ز}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات الكلية}}\right)^2\right] \times 100 \Big/ 100$$

حيث ز = ١، ٢، ..... ، م

حيث تشير (م) هي عدد السلع المستخدمة في حساب هذا المعامل وكلما اقتربت قيمة هذا المعامل من ١٠٠ كلما دل ذلك على زيادة درجة التركز السلعي لصادرات الدولة في هذه السلعة أوفي هذه المجموعة من السلع، وبالتالي فان انخفاض قيمة هذا المعامل يشير إلى زيادة درجة التنوع السلعي في الصادرات وتصل قيمة المعامل إلى أقل قيمة لها في حالة توزيع حصيلة قيمة الصادرات على السلع المصدرة بالتساوي. وبذلك تصبح النهاية الصغرى لهذا المعامل = حيث م تمثل عدد السلع التي تتوزع عليها حصيلة قيمة الصادرات.

**٣- نموذج معامل التركز الجغرافي للصادرات السعودية غير النفطية :**

ويتم تقديره من خلال معامل جيني - هيرشمان Gini- Herchman Coefficient الذي يستخدم لحساب درجة التركز الجغرافي للصادرات من سلعة معينة أو من مجموعة معينة من السلع في عدد معين من الدول خلال فترة زمنية معينة ويتم تقديره وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معامل جيني - هيرشمان للتركز الجغرافي} = 100 \times \sqrt{\sum_{و=1}^{ن} \left[\frac{\text{س}_و}{\text{س}}\right]^2}$$

حيث أن : س$_و$= كمية الصادرات السعودية غير النفطية من السلعة ( س ) إلى الدولة (و) والتي تأخذ أرقام من = ١، ٢، ٣، ٤، ..، ن أما (س) فهي تشير إلى إجمالي كمية الصادرات السعودية غير النفطية إلى مختلف دول العالم.

ويصل هذا المعامل إلى أقصى قيمة له وهى ١٠٠ في حالة ما إذا كانت السلعة تصدر إلى دولة واحدة فقط من دول العالم، بينما تقل قيمة المعامل عن ١٠٠ كلما توزعت الصادرات من هذه السلعة على عدد أكبر من الدول، وتصل النهاية الدنيا لهذا المعامل عند = حيث تمثل ن عدد الدول الموجه إليها صادرات هذه السلعة في ويرى ميشائيلى أن معامل التركز الجغرافي يعد مرتفعا إذا كانت قيمته أكبر من ٤٠ ٪.

**٤- نموذج العوامل المحددة لنمو الصادرات السعودية غير النفطية :**

وللوصول إلى العلاقة المثلى بين الصادرات السعودية غير النفطية والعوامل المؤثرة عليها وبناءا على الدراسات السابقة والبيانات المتوافرة لاقتصاد المملكة فقد تم صياغة النموذج الذي يوضح طبيعة هذه العلاقة على النحو التالي :

NOX = F (NGDP, FDI, i, E)

حيث أن:

NOX = قيمة الصادرات السعودية غير النفطية (مليون ريال سعودي) وهى تعبر عن المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة التي يتوقع أن يكون لها تأثيرا على هذا المتغير التابع فهى :

NGDP = الناتج المحلى الاجمالى غير النفطي (مليون ريال سعودي).

FDI = الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار).

i = سعر الفائدة.

E = سعر الصرف الأجنبي الفعال (Effective Exchange Rate)

**مصادر البيانات :**

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات والإحصاءات المنشورة من مصادرها المختلفة المحلية والدولية وأهمها النشرات الإحصائية لوزارة الاقتصاد والتجارة والتقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، والنشرات الإحصائية للصادرات والواردات الصادرة من وزارة التخطيط، إضافة إلى بعض المصادر الدولية وأهمها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبعض المعلومات والبيانات المتاحة في بعض مواقع الشبكة الدولية للمعلومات، فضلا عن بعض الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## النتائج البحثية :

**الوضع الراهن للصادرات السعودية غير النفطية :**

وسوف يتم تناول هذا الوضع من خلال دراسة معدلات النمو في هذا القطاع من ناحية ومن خلال دراسة تطور هذه الصادرات من ناحية، و تطور هيكل وتركيب هذه الصادرات من ناحية أخرى

**تطور الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤ - ٢٠٠٨**

بدراسة تطور صادرات المملكة من المنتجات غير النفطية خلال نفس الفترة وجد أنها تتقلب بين الزيادة والنقصان بحد أدنى بلغ حوالي ٤٣٥٣ مليون ريال عام ١٩٨٤ وحد أقصى بلغ حوالي ١٢٠١٨٢ مليون ريال عام ٢٠٠٨، كما أنه بدراسة تقديرات معادلة الاتجاه الزمني العام لهذه الصادرات (دالة النمو وهى أفضل صور التقدير) خلال نفس الفترة وجد أنها تتزايد بمعدل سنوي بلغ

حوالي ١١٪ من المتوسط السنوي البالغ نحو ٣٢٦٩١ مليون ريال خلال نفس الفترة – جدول رقم (١).

$$LOG (NOX) = ٨,٦٢٠ + ٠,١١ Log (t)$$

$$(١٥,٢٢) \qquad (٥,٦٩٨)$$

$$R^{٢}=٠,٩١ \quad R-٢=٠,٩٠ \quad F=٢٣١,٨٤$$

حيث تشير :

LOG (NOX) إلى الصادرات السعودية غير النفطية ،

Log(t) إلى متغير الزمن

**هيكل وتركيب الصادرات السعودية غير النفطية وفقا لأقسامها الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨م**

بدراسة وتحليل هيكل وتركيب صادرات المملكة خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٨ وكما هو واضح من جدول رقم (١) يتضح أنها تتكون من كل من المنتجات المعدنية والمواد الغذائية والمنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك والمعادن العادية ومصنوعاتها والآلات والأجهزة الكهربائية وعدد آخر من السلع المصدرة، إضافة إلى السلع الأخرى المعاد تصديرها، هذا وقد بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة من المنتجات المعدنية حوالي ٢٧٠٤٢٤,٨ مليون ريال خلال نفس الفترة وهو ما يمثل حوالي ٨٩,٢٦٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة البالغ نحو ٣٠٣١١٥,٥ مليون ريال خلال نفس الفترة. في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة صادرات المملكة من المنتجات الغذائية حوالي ٢٢٩٦,٣٦ مليون ريال وهو ما يعادل حوالي ٠,٧٩٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة خلال نفس الفترة. كما بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة من المنتجات الكيماوية حوالي ١١٨٤٢ مليون ريال وهو ما يعادل حوالي ٤,٢١٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة خلال نفس الفترة. كما بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة من منتجات البلاستيك حوالي ٦٩٠٤,٢٤ مليون ريال وهو ما يعادل حوالي ٢,١٨٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالمعادن العادية ومصنوعاتها فقد بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة منها حوالي ٢٦٧٣,٢٨ مليون ريال وهو ما يعادل حوالي ٠,٨٤٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة خلال نفس الفترة. في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة صادرات المملكة من الآلات والأجهزة الكهربائية حوالي ١٢٩٧,٤٨ مليون ريال وهو ما يعادل حوالي ٠,٣٣٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة

خلال نفس الفترة. أما مجموع السلع الأخرى التي تقوم المملكة بتصديرها والسلع الأخرى المعاد تصديرها فقد بلغ متوسط قيمة كل منهما حوالي ٢٧١٩,٦ ، ٤٩٥٧,٨ مليون ريال لكل منهما على الترتيب وهو ما يمثل حوالي ٠,٨١٪، ١,٥٨٪ من متوسط قيمة الصادرات الكلية للمملكة لكل منهما على الترتيب خلال نفس الفترة. ويتبين مما سبق أن متوسط صادرات المملكة من المنتجات المعدنية بما فيها النفط ومشتقاته تمثل حوالي ٨٩,٢٦٪ من صادرات المملكة خلال فترة الدراسة، في الوقت الذي تشكل فيه صادرات المملكة من المنتجات غير النفطية حوالي ١٠,٧٤٪ بما فيها السلع المعاد تصديرها .

**الأهمية النسبية لمكونات الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨**

بدراسة وتحليل هيكل وتركيب صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة وجد أنها تتكون من كل من المنتجات الكيماوية والتي تحتل أعلى أهمية نسبية في هيكل هذه الصادرات والتي بلغ متوسط صادرات المملكة منها حوالي ١١٨٤٢ مليون ريال تمثل نحو ٣٩٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية والبالغ نحو ٣٢٦٩٠,٧٦ مليون ريال خلال نفس الفترة .يليها في ذلك منتجات البلاستيك والتي بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة منها حوالي ٦٩٠٤,٢٤ مليون ريال تمثل نحو ١٩,٣٣٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة. ثم تأتى قائمة السلع المعاد تصديرها والتي تدخل ضمن قائمة هذه السلع أخذة بذلك المرتبة الثالثة بمتوسط قيمة صادرات قدرت بحوالي ٤٩٥٧,٨ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ١٦,٤١٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة .ثم يأتي في المرتبة الرابعة مجموعة سلع المعادن العادية ومصنوعاتها والتي بلغ متوسط قيمة صادرات المملكة منها حوالي ٢٦٧٣,٢٨ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٧,٧٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة .ثم تأتى مجموعة السلع المصدرة الأخرى في المرتبة الخامسة بمتوسط قيمة صادرات بلغت نحو ٢٧١٩,٦ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٧,٢٨٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة. أما مجموعة المواد الغذائية فقد جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط قيمة صادرات قدر بحوالي ٢٢٩٦,٣٦ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٧,٢٦٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة .أما مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائية فقد جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط قيمة صادرات بلغ حوالي ١٢٩٧,٤٨ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣٪ من متوسط قيمة صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة – جدول رقم (٢).

جدول رقم (١): هيكل وتركيب الصادرات السعودية غير النفطية حسب الأقسام الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨ م

(مليون ريال)

| السنوات | منتجات معدنية | المواد الغذائية | المنتجات الكيماوية | منتجات البلاستيك | المعادن العادية ومصنوعاتها | الآلات والأجهزة الكهربائية | سلع مصدرة أخرى | السلع المعاد تصديرها | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٤ | ١٢٧٨٦٧ | ١٦٦ | ١٤٦٠ | ٢٩ | ١٨٥ | ٨ | ٠ | ٢٥٠٥ | ١٣٢٢٢٠ |
| ١٩٨٥ | ٩٣٩٥٣ | ٢٥٧ | ٢٢٤٤ | ٤٩٣ | ٣٩٢ | ٦ | ١١٩ | ٢٠٧٢ | ٩٩٥٣٦ |
| ١٩٨٦ | ٦٦٩٤٧ | ٥١٩ | ٢٩٤٤ | ١١٤٨ | ٤٣٠ | ٨ | ٤٤٥ | ٢٢٣٧ | ٧٤٦٧٨ |
| ١٩٨٧ | ٧٦٦١٨ | ٨٤١ | ٣٧٦٢ | ٢٢٦٠ | ٧٢٧ | ٣٣ | ٣٥٩ | ٢٢٨٠ | ٨٦٨٨٠ |
| ١٩٨٨ | ٧٥٩٨٧ | ١٢٢٩ | ٦٣٣٣ | ٣٨١٣ | ٨٢٤ | ٨٧ | ٦٢٣ | ٢٣٩٢ | ٩١٢٨٨ |
| ١٩٨٩ | ٩٠٨٤٠ | ١٤٤٢ | ٥٦١٦ | ٤١٦٠ | ٩٩٥ | ٢٠٠ | ٦٩٢ | ٢٣٤٩ | ١٠٦٢٩٤ |
| ١٩٩٠ | ١٥٠٨٦٨ | ١١٨٢ | ٥٦٦١ | ٣٧٥٨ | ١٢٣١ | ٣٠١ | ٩٢٤ | ٢٤١٤ | ١٦٦٣٣٩ |
| ١٩٩١ | ١٦٣٣٠٨ | ١٤٠٣ | ٥٥١٣ | ٣٤٠١ | ١٠٤٣ | ٣٩٠ | ١٢٨١ | ٢٢٩٧ | ١٧٨٦٣٦ |
| ١٩٩٢ | ١٧٤٢٤٣ | ١٥٧٨ | ٥٧٤٢ | ٢٧٣٦ | ٨٩٧ | ٤٩٣ | ١٠٩١ | ١٥٤٥ | ١٨٨٣٢٥ |
| ١٩٩٣ | ١٤٤٦٣٦ | ١٦٥٦ | ٥٨١٩ | ٢٥٣٠ | ٨٦٩ | ٤٦٠ | ١٢٧٣ | ١٥٢٧ | ١٥٨٧٧٠ |
| ١٩٩٤ | ١٤٢٨٢٩ | ١٤٣٠ | ٧٨٧٨ | ٣٣٧٠ | ٩٤٣ | ٥٤٦ | ١٢٨٢ | ١٣١٢ | ١٥٩٥٩٠ |
| ١٩٩٥ | ١٦٣٠٨٣ | ١٥٨٩ | ١٠١٦٦ | ٥٤٥٥ | ٢٦٣١ | ٨٥١ | ١٨٦٦ | ١٧٦٢ | ١٨٧٤٠٣ |
| ١٩٩٦ | ٢٠٣٧٤٣ | ١٣٣٩ | ١٠٤٣٥ | ٤٢٨٩ | ٢٣٩٦ | ١٠٦٥ | ١٨٤٠ | ٢٣٢١ | ٢٢٧٤٢٨ |
| ١٩٩٧ | ٢٠٠٢٤٩ | ١٦٦٠ | ١١٠٣٦ | ٥٦٦٢ | ٣٠٠٢ | ١٠٧٦ | ٢٢٨٥ | ٢٤٧٣ | ٢٢٧٤٤٣ |
| ١٩٩٨ | ١٢٢٤٦١ | ١٦٦٣ | ٩٩٦١ | ٤١٥٢ | ٢٢٠٠ | ١٠٢٢ | ٢١٣٣ | ١٧٩٦ | ١٤٥٣٨٨ |
| ١٩٩٩ | ١٦٨٧٢٧ | ١٧٦٨ | ٩١٨٩ | ٣٥٢٩ | ٢١٧٥ | ٨٧٣ | ١٩٠٤ | ١٨٦٩ | ١٩٠٠٨٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢٦٥٧٤٧ | ١٧٠٠ | ١٢١٢٥ | ٣٨٠٥ | ١٩٨٢ | ٩٥١ | ٢٣٥٧ | ١٨٨٦ | ٢٩٠٥٥٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٢٤٧١٦ | ١٥٤١ | ١٣٤٧٨ | ٦١٧٩ | ٢٠٤٤ | ١٠٤٢ | ٢٢٦٣ | ٣٦٣٥ | ٢٥٤٨٩٨ |
| ٢٠٠٢ | ٢٣٩٩٧٣ | ١٨٤٥ | ١٣٧٠٤ | ٥٧١٧ | ٢٥٣٧ | ١١٣٨ | ٢٧٥٠ | ٤٠٧٧ | ٢٧١٧٤١ |
| ٢٠٠٣ | ٣٠٨٩٩٣ | ٣٠٣٨ | ١٦٢٠٠ | ٧٠١١ | ٣٦٦٧ | ١٤١٦ | ٤٤١١ | ٤٩٢٨ | ٣٤٩٦٦٤ |
| ٢٠٠٤ | ٤١٥٦٩٦ | ٣٦٥٧ | ١٨٦٧٣ | ١٢٤٥٥ | ٤٤٨٢ | ٢١٣٢ | ٦١٦٧ | ٩٢٢٩ | ٤٧٢٤٩١ |
| ٢٠٠٥ | ٦٠٦٣٧١ | ٤٣٦١ | ٢٤٣٢٩ | ١٧٧٢٦ | ٤٩٩١ | ٢٧٨٤ | ٥٨٠٩ | ١٠٧٧٣ | ٦٧٧١٤٤ |
| ٢٠٠٦ | ٧٠٦٤٨٦ | ٥٢٢٨ | ٢٦٤٤١ | ١٩٤٩٥ | ٦٧٨١ | ٣٩١٤ | ٨١٨٥ | ١٤٨٠٩ | ٧٩١٣٣٩ |
| ٢٠٠٧* | ٧٧١١٠٧ | ٧٤٤٢ | ٣١٢٣٩ | ٢٢٧٩٧ | ٨٩٠٥ | ٥٢٥٣ | ٧٦٧٥ | ١٩٩٨٥ | ٨٧٤٤٠٣ |
| ٢٠٠٨** | ١٠٥٥١٧٢ | ٨٨٧٥ | ٣٦١٠٢ | ٢٦٦٣٦ | ١٠٥٠٣ | ٦٣٨٨ | ١٠٢٠٦ | ٢١٤٧٢ | ١١٧٥٣٥٤ |
| المتوسط السنوي | ٢٧٠٤٢٤,٨ | ٢٢٩٦,٣٦ | ١١٨٤٢ | ٦٩٠٤,٢٤ | ٢٦٧٣,٢٨ | ١٢٩٧,٤٨ | ٢٧١٩,٦ | ٤٩٥٧,٨ | ٣٠٣١١٥,٦ |

**المصدر** :مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

* أرقام معدلة. ** أرقام أولية.

جدول رقم ( ٢ ): الأهمية النسبية لمكونات الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨ (مليون ريال)

| السنة | الإجمالي | المواد الغذائية | الأهمية النسبية (٪) | المنتجات الكيماوية | الأهمية النسبية (٪) | منتجات البلاستيك | الأهمية النسبية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٤ | ٤٣٥٣ | ١٦٦ | ٣,٨١٣ | ١٤٦٠ | ٣٣,٥٤٠ | ٢٩ | ٠,٦٦٦ |
| ١٩٨٥ | ٥٥٨٣ | ٢٥٧ | ٤,٦٠٣ | ٢٢٤٤ | ٤٠,١٩٣ | ٤٩٣ | ٨,٨٣٠ |
| ١٩٨٦ | ٧٧٣١ | ٥١٩ | ٦,٧١٣ | ٢٩٤٤ | ٣٨,٠٨٠ | ١١٤٨ | ١٤,٨٤٩ |
| ١٩٨٧ | ١٠٢٦٢ | ٨٤١ | ٨,١٩٥ | ٣٧٦٢ | ٣٦,٦٦٠ | ٢٢٦٠ | ٢٢,٠٢٣ |
| ١٩٨٨ | ١٥٣٠١ | ١٢٢٩ | ٨,٠٣٢ | ٦٣٣٣ | ٤١,٣٨٩ | ٣٨١٣ | ٢٤,٩٢٠ |
| ١٩٨٩ | ١٥٤٥٤ | ١٤٤٢ | ٩,٣٣١ | ٥٦١٦ | ٣٦,٣٤٠ | ٤١٦٠ | ٢٦,٩١٩ |
| ١٩٩٠ | ١٥٤٧١ | ١١٨٢ | ٧,٦٤٠ | ٥٦٦١ | ٣٦,٥٩١ | ٣٧٥٨ | ٢٤,٢٩١ |
| ١٩٩١ | ١٥٣٢٨ | ١٤٠٣ | ٩,١٥٣ | ٥٥١٣ | ٣٥,٩٦٧ | ٣٤٠١ | ٢٢,١٨٨ |
| ١٩٩٢ | ١٤٠٨٢ | ١٥٧٨ | ١١,٢٠٦ | ٥٧٤٢ | ٤٠,٧٧٥ | ٢٧٣٦ | ١٩,٤٢٩ |
| ١٩٩٣ | ١٤١٣٤ | ١٦٥٦ | ١١,٧١٦ | ٥٨١٩ | ٤١,١٧٠ | ٢٥٣٠ | ١٧,٩٠٠ |
| ١٩٩٤ | ١٦٧٦١ | ١٤٣٠ | ٨,٥٣٢ | ٧٨٧٨ | ٤٧,٠٠٢ | ٣٣٧٠ | ٢٠,١٠٦ |
| ١٩٩٥ | ٢٤٣٢٠ | ١٥٨٩ | ٦,٥٣٤ | ١٠١٦٦ | ٤١,٨٠١ | ٥٤٥٥ | ٢٢,٤٣٠ |
| ١٩٩٦ | ٢٣٦٨٥ | ١٣٣٩ | ٥,٦٥٣ | ١٠٤٣٥ | ٤٤,٠٥٧ | ٤٢٨٩ | ١٨,١٠٩ |
| ١٩٩٧ | ٢٧١٩٤ | ١٦٦٠ | ٦,١٠٤ | ١١٠٣٦ | ٤٠,٥٨٢ | ٥٦٦٢ | ٢٠,٨٢١ |
| ١٩٩٨ | ٢٢٩٢٧ | ١٦٦٣ | ٧,٢٥٣ | ٩٩٦١ | ٤٣,٤٤٧ | ٤١٥٢ | ١٨,١١٠ |
| ١٩٩٩ | ٢١٣٥٧ | ١٧٦٨ | ٨,٢٧٨ | ٩١٨٩ | ٤٣,٠٢٦ | ٣٥٢٩ | ١٦,٥٢٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢٤٨٠٦ | ١٧٠٠ | ٦,٨٥٣ | ١٢١٢٥ | ٤٨,٨٧٩ | ٣٨٠٥ | ١٥,٣٣٩ |
| ٢٠٠١ | ٣٠١٨٢ | ١٥٤١ | ٥,١٠٦ | ١٣٤٧٨ | ٤٤,٦٥٦ | ٦١٧٩ | ٢٠,٤٧٢ |
| ٢٠٠٢ | ٣١٧١٨ | ١٨٤٥ | ٥,٨٠٨ | ١٣٧٠٤ | ٤٣,١٣٨ | ٥٧١٧ | ١٧,٩٩٦ |
| ٢٠٠٣ | ٤٠٦٧١ | ٣٠٣٨ | ٧,٤٧٠ | ١٦٢٠٠ | ٣٩,٨٣٢ | ٧٠١١ | ١٧,٢٣٨ |
| ٢٠٠٤ | ٥٦٧٩٥ | ٣٦٥٧ | ٦,٤٣٩ | ١٨٩٧٣ | ٣٢,٨٧٨ | ١٢٤٥٥ | ٢١,٩٣٠ |
| ٢٠٠٥ | ٧٠٧٧٣ | ٤٣٦١ | ٦,١٦٢ | ٢٤٣٢٩ | ٣٤,٣٧٦ | ١٧٧٢٦ | ٢٥,٠٤٦ |
| ٢٠٠٦ | ٨٤٨٥٣ | ٥٢٢٨ | ٦,١٦١ | ٢٦٤٤١ | ٣١,١٦١ | ١٩٤٩٥ | ٢٢,٩٧٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٣٢٩٦ | ٧٤٤٢ | ٧,٢٠٥ | ٣١٢٣٩ | ٣٠,٢٤٢ | ٢٢٧٩٧ | ٢٢,٠٧٠ |
| ٢٠٠٨ | ١٢٠١٨٢ | ٨٨٧٥ | ٧,٣٨٥ | ٣٦١٠٢ | ٣٠,٠٣٩ | ٢٦٦٣٦ | ٢٢,١٦٣ |
| المتوسط السنوي | ٣٢٦٩٠,٧٦ | ٢٢٩٦,٣٦ | ٧,٢٥٤ | ١١٨٤٢ | ٣٩,٠٣٣ | ٦٩٠٤,٢٤ | ١٩,٣٣٤ |

المصدر:- وزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

تابع جدول رقم ( ٢): هيكل وتركيب الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٨ ( مليون ريال)

| السنة | المعادن العادية ومصنوعاتها | الأهمية النسبية (٪) | الآلات والأجهزة الكهربائية | الأهمية النسبية (٪) | سلع مصدرة أخرى | الأهمية النسبية (٪) | السلع المعاد تصديرها | الأهمية النسبية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٤ | ١٨٥ | ٤,٢٥٠ | ٨ | ٠,١٨٤ | ٠ | ٠,٠٠٠ | ٢٥٠٥ | ٥٧,٥٤٧ |
| ١٩٨٥ | ٣٩٢ | ٧,٠٢١ | ٦ | ٠,١٠٧ | ١١٩ | ٢,١٣١ | ٢٠٧٢ | ٣٧,١١٣ |
| ١٩٨٦ | ٤٣٠ | ٥,٥٦٢ | ٨ | ٠,١٠٣ | ٤٤٥ | ٥,٧٥٦ | ٢٢٣٧ | ٢٨,٩٣٥ |
| ١٩٨٧ | ٧٢٧ | ٧,٠٨٤ | ٣٣ | ٠,٣٢٢ | ٣٥٩ | ٣,٤٩٨ | ٢٢٨٠ | ٢٢,٢١٨ |
| ١٩٨٨ | ٨٢٤ | ٥,٣٨٥ | ٨٧ | ٠,٥٦٩ | ٦٢٣ | ٤,٠٧٢ | ٢٣٩٢ | ١٥,٦٣٣ |
| ١٩٨٩ | ٩٩٥ | ٦,٤٣٨ | ٢٠٠ | ١,٢٩٤ | ٦٩٢ | ٤,٤٧٨ | ٢٣٤٩ | ١٥,٢٠٠ |
| ١٩٩٠ | ١٢٣١ | ٧,٩٥٧ | ٣٠١ | ١,٩٤٦ | ٩٢٤ | ٥,٩٧٢ | ٢٤١٤ | ١٥,٦٠٣ |
| ١٩٩١ | ١٠٤٣ | ٦,٨٠٥ | ٣٩٠ | ٢,٥٤٤ | ١٢٨١ | ٨,٣٥٧ | ٢٢٩٧ | ١٤,٩٨٦ |
| ١٩٩٢ | ٨٩٧ | ٦,٣٧٠ | ٤٩٣ | ٣,٥٠١ | ١٠٩١ | ٧,٧٤٧ | ١٥٤٥ | ١٠,٩٧١ |
| ١٩٩٣ | ٨٦٩ | ٦,١٤٨ | ٤٦٠ | ٣,٢٥٥ | ١٢٧٣ | ٩,٠٠٧ | ١٥٢٧ | ١٠,٨٠٤ |
| ١٩٩٤ | ٩٤٣ | ٥,٦٢٦ | ٥٤٦ | ٣,٢٥٨ | ١٢٨٢ | ٧,٦٤٩ | ١٣١٢ | ٧,٨٢٨ |
| ١٩٩٥ | ٢٦٣١ | ١٠,٨١٨ | ٨٥١ | ٣,٤٩٩ | ١٨٦٦ | ٧,٦٧٣ | ١٧٦٢ | ٧,٢٤٥ |
| ١٩٩٦ | ٢٣٩٦ | ١٠,١١٦ | ١٠٦٥ | ٤,٤٩٧ | ١٨٤٠ | ٧,٧٦٩ | ٢٣٢١ | ٩,٧٩٩ |
| ١٩٩٧ | ٣٠٠٢ | ١١,٠٣٩ | ١٠٧٦ | ٣,٩٥٧ | ٢٢٨٥ | ٨,٤٠٣ | ٢٤٧٣ | ٩,٠٩٤ |
| ١٩٩٨ | ٢٢٠٠ | ٩,٥٩٦ | ١٠٢٢ | ٤,٤٥٨ | ٢١٣٣ | ٩,٣٠٣ | ١٧٩٦ | ٧,٨٣٤ |
| ١٩٩٩ | ٢١٧٥ | ١٠,١٨٤ | ٨٧٣ | ٤,٠٨٨ | ١٩٥٤ | ٩,١٤٩ | ١٨٦٩ | ٨,٧٥١ |
| ٢٠٠٠ | ١٩٨٢ | ٧,٩٩٠ | ٩٥١ | ٣,٨٢٤ | ٢٣٥٧ | ٩,٥٠٢ | ١٨٨٦ | ٧,٦٠٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٤٤ | ٦,٧٧٢ | ١٠٤٢ | ٣,٤٥٢ | ٢٢٦٣ | ٧,٤٩٨ | ٣٦٣٥ | ١٢,٠٤٤ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥٣٧ | ٧,٩٨٦ | ١١٣٨ | ٣,٥٨٢ | ٢٧٥٠ | ٨,٦٥٧ | ٤٠٧٧ | ١٢,٨٣٤ |
| ٢٠٠٣ | ٣٦٦٧ | ٩,٠١٦ | ١٤١٦ | ٣,٤٨٢ | ٤٤١١ | ١٠,٨٤٦ | ٤٩٢٨ | ١٢,١١٧ |
| ٢٠٠٤ | ٤٤٨٢ | ٧,٨٩٢ | ٢١٣٢ | ٣,٧٥٤ | ٦١٦٧ | ١٠,٨٥٨ | ٩٢٢٩ | ١٦,٢٥٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤٩٩١ | ٧,٠٥٢ | ٢٧٨٤ | ٣,٩٣٤ | ٥٨٠٩ | ٨,٢٠٨ | ١٠٧٧٣ | ١٥,٢٢٢ |
| ٢٠٠٦ | ٦٧٨١ | ٧,٩٩١ | ٣٩١٤ | ٤,٦١٣ | ٨١٨٥ | ٩,٦٤٦ | ١٤٨٠٩ | ١٧,٤٥٣ |
| ٢٠٠٧ | ٨٩٠٥ | ٨,٦٢١ | ٥٢٥٣ | ٥,٠٨٥ | ٧٦٧٥ | ٧,٤٣٠ | ١٩٩٨٥ | ١٩,٣٤٧ |
| ٢٠٠٨ | ١٠٥٠٣ | ٨,٧٣٩ | ٦٣٨٨ | ٥,٣١٥ | ١٠٢٠٦ | ٨,٤٩٢ | ٢١٤٧٢ | ١٧,٨٦٦ |
| المتوسط السنوى | ٢٦٧٣,٢٨ | ٧,٩٩٨ | ١٢٩٧,٤٨ | ٣,٩٨٥ | ٢٧١٩,٦ | ٧,٢٨٤ | ٤٩٥٧,٨ | ١٦,٤١٢ |

المصدر:- وزارة الاقتصاد والتخطيط -مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

**العلاقة بين النمو في القطاع التصديري غيرا لنفطي والنمو في الدخل القومي :-**

ولدراسة طبيعة هذه العلاقة فإننا سوف نقوم بدراسة العلاقة الانحدارية البسيطة بين كل من معدل النمو في الدخل القومي من ناحية وبين معدل النمو في قطاع الصادرات غيرا لنفطية خلال نفس الفترة من الدراسة من ناحية أخرى، حيث تبين من نتائج التحليل الإحصائي لهذه العلاقة وكما هو واضح من معادلة الانحدار الموجودة أدناه أن هناك علاقة طردية موجبة بين كل من المتغيرين حيث أن تزايد معدلات النمو في قطاع الصادرات غير النفطية يترتب عليه حدوث زيادة مقابلة في الدخل القومي للمملكة وهو ما يتفق أيضا مع توقعات النظرية الاقتصادية الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والتي يعول عليه في أن يلعب دورا رائدا وحيويا في المستقبل القريب لتحقيق التوازن بينه وبين قطاع الصادرات النفطية.

GNI =١,٤٠٨+٠,٦٩( NOE)

(٤,٩١ )  (١,٣٩)

$R^2$=٠,٤٧  R-٢=٠,٦٨  F=٢٤,١٣

حيث تشير :

GNI إلى قيمة الدخل القومي للمملكة (بالمليون ريال)

(NOE) قيمة الصادرات السعودية غير النفطية (مليون ريال)

ويتبين من معادلة الانحدار المقدرة أن حوالي ٤٧٪ من التغيرات في الدخل القومي للمملكة يعزى إلى التغيرات في هذا القطاع خلال نفس الفترة من الدراسة. هذا وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار الجزئي عند مستوى المعنوية ١٪ كما ثبتت المعنوية الإحصائية لمعادلة الانحدار المقدرة أيضا عند نفس المستوى من المعنوية .

**الأهمية النسبية للناتج المحلى غير النفطي في إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩.**

يساهم في تكوين الناتج المحلى الإجمالي عدد من قطاعات النشاط الاقتصادي يعد الناتج المحلى غير النفطي أحد أهم هذه المكونات وللوقوف على الأهمية النسبية للقطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلى وكما هو واضح من بيانات جدول رقم (٣) وجد أن متوسط قيمة الناتج المحلى غير النفطي الحكومي بلغ حوالي ٢٥٥٩٨٩,١ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣٦,٥٥٪ من متوسط

قيمة الناتج المحلى الإجمالي البالغ نحو ٧٠٠٣٩٥,٤ مليون ريال خلال نفس الفترة . في الوقت الذي بلغ فيه متوسط قيمة الناتج المحلى غير النفطي من القطاع الخاص حوالي ١٣٤٧٨٤,٦ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ١٩,٢٤٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة .كما يتبين من بيانات نفس الجدول أن متوسط قيمة الناتج المحلى غير النفطي من كل من القطاعين الحكومي والخاص معا حوالي ٣٩٠٧٧٣,٧ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٦٢٪ من متوسط قيمة الناتج المحلى الإجمالي خلال نفس الفترة .

**الأهمية النسبية للصادرات السعودية غير النفطية في كل من الناتج المحلى الإجمالي والناتج المحلى غير النفطي :**

بدراسة واستعراض مدى مساهمة قطاع الصادرات غير النفطية في الناتج المحلى الإجمالي للمملكة خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٩ يتضح أنه يتزايد عاما بعد آخر حيث أنه بلغ أدنى قيمة له قدرت بحوالي ١,٠٤٪ عام ١٩٨٤، كما بلغ أقصى قيمة له قدرت بحوالي ٨,١٥٪ عام ٢٠٠٩ بمتوسط سنوي قدر بحوالي ٤,٣٣٪ خلال نفس الفترة. كما أنه بدراسة الأهمية النسبية لقطاع الصادرات غير النفطية في الناتج المحلى غير النفطي خلال نفس الفترة يتضح أنه بلغ أدناه عام ١٩٨٤ بنسبة قدرت بحوالي ١,٥٨٪، كما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٨ بنسبة قدرت بحوالي ١٧,٥٣٪ عام ٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧,٥٨٪ خلال نفس الفترة – جدول رقم (٤). ويلاحظ مما سبق أن هناك انخفاضا في مساهمة الصادرات السعودية غير النفطية في كل من الناتج المحلى الإجمالي من ناحية وكذا في الناتج المحلى غير النفطي من ناحية أخرى، الأمر الذي يشير إلى ضآلة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد القومي السعودي مع ضعف الوزن النسبي الذي يمثله هذا القطاع في الحياة الاقتصادية في المملكة وهو الأمر الذي يدعونا إلى الاهتمام بهذا القطاع وجعله يأخذ أهمية نسبية واضحة في اقتصاد المملكة استنادا إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها المملكة من موارد طبيعية وبشرية في ظل عدد من السياسات والإجراءات المناسبة التي تتبناها المملكة للنهوض بهذا القطاع لتعظم من مشاركته في اقتصاد المملكة.

جدول رقم (٣): الأهمية النسبية للناتج المحلى غير النفطي في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٨

(مليون ريال)

| السنوات | إجمالي الناتج المحلى | القطاع الحكومي | القطاع الخاص | مجموع القطاعين | الأهمية النسبية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٥٤٤٠٦٩ | ١٥٥٧٢٤ | ٤٦٧٠٤ | ٢٠٢٤٢٨ | ٣٧,٢٠٦٣١ |
| ١٩٨١ | ٦١٩٥٣٨ | ١٨١٤٣٦ | ٥٧٣٠٣ | ٢٣٨٧٣٩ | ٣٨,٥٣٥٠١ |
| ١٩٨٢ | ٥٢٠٩٤٩ | ١٩٩٠٣٥ | ٦٧١٧٨ | ٢٦٦٢١٣ | ٥١,١٠١٥٥ |
| ١٩٨٣ | ٤٤١٥٣٣ | ٢٠٦٢٨٨ | ٧٢١٢٦ | ٢٧٨٤١٤ | ٦٣,٠٥٦٢٢ |
| ١٩٨٤ | ٤١٦٤١٦ | ٢٠٠٥٠٧ | ٧٥٢٣٨ | ٢٧٥٧٤٥ | ٦٦,٢١٨٦٤ |
| ١٩٨٥ | ٣٧٢٤٠٨ | ١٨٨٧٥٦ | ٧٩٢٠١ | ٢٦٧٩٥٧ | ٧١,٩٥٢٥٤ |
| ١٩٨٦ | ٣١٨٧٧٥ | ١٦٧٣٠١ | ٧٨٨٠٨ | ٢٤٦١٠٩ | ٧٧,٢٠٤٦١ |
| ١٩٨٧ | ٣١٧٤٧٨ | ١٦٠٤٨٦ | ٧٨٢١٧ | ٢٣٨٧٠٣ | ٧٥,١٨٧٢٦ |
| ١٩٨٨ | ٣٢٢٢٨٣ | ١٦٣١٢٠ | ٨٢٤٢٥ | ٢٤٥٥٤٥ | ٧٦,١٨٩٢٥ |
| ١٩٨٩ | ٣٥٠٣٢٥ | ١٦٧١١٨ | ٨٤٥٥٤ | ٢٥١٦٧٢ | ٧١,٨٣٩٥٨ |
| ١٩٩٠ | ٤٣٠٣٣٤ | ١٧٥٣٨٧ | ٩٦٢٥٤ | ٢٧١٦٤١ | ٦٣,١٢٣٢٩ |
| ١٩٩١ | ٤٨٤٨٥٣ | ١٨٦٧٥٤ | ١١٨٥٢٧ | ٣٠٥٢٨١ | ٦٢,٩٦٣٦٢ |
| ١٩٩٢ | ٥٠١٣٥٩ | ١٩٧٢٧٠ | ١٠٤٢٣٣ | ٣٠١٥٠٣ | ٦٠,١٣٧١٥ |
| ١٩٩٣ | ٤٨٥٦٣٠ | ٢٠٥٦٣٧ | ١٠٩٩٨٠ | ٣١٥٦١٧ | ٦٤,٩٩١٢٥ |
| ١٩٩٤ | ٤٩٤٧٦٦ | ٢١٣١٩١ | ١١٢١٣٧ | ٣٢٥٣٢٨ | ٦٥,٧٥٣٩١ |
| ١٩٩٥ | ٥٢٦٠٠٤ | ٢١٨٥٩٩ | ١١٩٦٨٦ | ٣٣٨٢٨٥ | ٦٤,٣١٢٢٥ |
| ١٩٩٦ | ٥٨١٨٧٣ | ٢٣٠٥٠٩ | ١٢٤٨٨٨ | ٣٥٥٣٩٧ | ٦١,٠٧٨١ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٨٨٠٢ | ٢٤١٣٠٤ | ١٣٩٢٤٨ | ٣٨٠٥٥٢ | ٦٢,٥٠٨٣٤ |
| ١٩٩٨ | ٥٣٦٦٣٥ | ٢٤٥٦٠٣ | ١٣٨٢٠٢ | ٣٨٣٨٠٥ | ٧١,٥٢٠٦٨ |
| ١٩٩٩ | ٥٩٣٩٥٥ | ٢٥٥٢٠٠ | ١٣٩٧٦٧ | ٣٩٤٩٦٧ | ٦٦,٤٩٧٨ |
| ٢٠٠٠ | ٦٩٧٠٠٧ | ٢٦٤٨٧٣ | ١٤٢٩٦٩ | ٤٠٧٨٤٢ | ٥٨,٥١٣٣٣ |
| ٢٠٠١ | ٦٧٩١٦٣ | ٢٧٥١١٨ | ١٤٨٥٣٦ | ٤٢٣٦٥٤ | ٦٢,٣٧٨٨٤ |
| ٢٠٠٢ | ٦٩٩٦٨٠ | ٢٨٥٦٨٢ | ١٥٠٤٨٧ | ٤٣٦١٦٩ | ٦٢,٣٣٨٣٥ |
| ٢٠٠٣ | ٧٩٦٥٦١ | ٢٩٨٩٨٥ | ١٦٧١٨٧ | ٤٦٦١٧٢ | ٥٨,٥٢٣٠٨ |
| ٢٠٠٤ | ٩٢٩٩٤٦ | ٣٢١٢٩٩ | ١٨٤٥٤٣ | ٥٠٥٨٤٢ | ٥٤,٣٩٤٧٧ |
| ٢٠٠٥ | ١١٧٢٣٩٩ | ٣٤٦٤٨٧ | ٢٠٧٦٢١ | ٥٥٤١٠٨ | ٤٧,٢٦٢٧٥ |
| ٢٠٠٦ | ١٣٢٤٥٥٦ | ٣٧٣٩٩١ | ٢٢٩٩٠١ | ٦٠٣٨٩٢ | ٤٥,٥٩٢٠٣ |
| ٢٠٠٧ | ١٤٢٧٧١٤ | ٤٠٤٩٦٣ | ٢٣٦٩٨٤ | ٦٤١٩٤٧ | ٤٤,٩٦٣٢٨ |
| ٢٠٠٨ | ١٧٤٦٠٠١ | ٤٤٠٢٦٣ | ٢٤٥٣٦٠ | ٦٨٥٦٢٣ | ٣٩,٢٦٨١٩ |
| *٢٠٠٩ | ١٣٧٠٤٥٤ | ٤٥٢٧٩٨ | ٢٧٠٤٨٩ | ٧٢٣٢٨٧ | ٥٢,٧٧٧١٨ |
| المتوسط السنوي | ٧٠٠٣٩٥,٤ | ٢٥٥٩٨٩,١ | ١٣٤٧٨٤,٦ | ٣٩٠٧٧٣,٧ | ٦١,٩٧٨٩٤ |

* بيانات أولية

**المصدر:**- وزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

جدول رقم (٤): الأهمية النسبية للصادرات السعودية غير النفطية في كل من الناتج المحلى الإجمالي والناتج المحلى غير النفطي خلال الفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٩م

(مليون ريال)

| السنوات | الناتج المحلى الإجمالي | قيمة الصادرات غير النفطية | الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلى الإجمالي (٪) | الناتج المحلى غير النفطي | الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية في الناتج المحلى غير النفطي (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٤ | ٤١٦٤١٦ | ٤٣٥٣ | ١,٠٤٥ | ٢٧٥٧٤٥ | ١,٥٧٩ |
| ١٩٨٥ | ٣٧٢٤٠٨ | ٥٥٨٣ | ١,٤٩٩ | ٢٦٧٩٥٧ | ٢,٠٨٤ |
| ١٩٨٦ | ٣١٨٧٧٥ | ٧٧٣١ | ٢,٤٢٥ | ٢٤٦١٠٩ | ٣,١٤١ |
| ١٩٨٧ | ٣١٧٤٧٨ | ١٠٢٦٢ | ٣,٢٣٢ | ٢٣٨٧٠٣ | ٤,٢٩٩ |
| ١٩٨٨ | ٣٢٢٢٨٣ | ١٥٣٠١ | ٤,٧٤٨ | ٢٤٥٠٤٥ | ٦,٢٣١ |
| ١٩٨٩ | ٣٥٠٣٢٥ | ١٥٤٥٤ | ٤,٤١١ | ٢٥١٦٧٢ | ٦,١٤١ |
| ١٩٩٠ | ٤٣٠٣٣٤ | ١٥٤٧١ | ٣,٥٩٥ | ٢٧١٦٤١ | ٥,٦٩٥ |
| ١٩٩١ | ٤٨٤٨٥٣ | ١٥٣٢٨ | ٣,١٦١ | ٣٠٥٢٨١ | ٥,٠٢١ |
| ١٩٩٢ | ٥٠١٣٥٩ | ١٤٠٨٢ | ٢,٨٠٩ | ٣٠١٥٠٣ | ٤,٦٧١ |
| ١٩٩٣ | ٤٨٥٦٣٠ | ١٤١٣٤ | ٢,٩١٠ | ٣١٥٦١٧ | ٤,٤٧٨ |
| ١٩٩٤ | ٤٩٤٧٦٦ | ١٦٧٦١ | ٣,٣٨٨ | ٣٢٥٣٢٨ | ٥,١٥٢ |
| ١٩٩٥ | ٥٢٦٠٠٤ | ٢٤٣٢٠ | ٤,٦٢٤ | ٣٣٨٢٨٥ | ٧,١٨٩ |
| ١٩٩٦ | ٥٨١٨٧٣ | ٢٣٦٨٥ | ٤,٠٧٠ | ٣٥٥٣٩٧ | ٦,٦٦٤ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٨٨٠٢ | ٢٧١٩٤ | ٤,٤٦٧ | ٣٨٠٥٥٢ | ٧,١٤٦ |
| ١٩٩٨ | ٥٣٦٦٣٥ | ٢٢٩٢٧ | ٤,٢٧٢ | ٣٨٣٨٠٥ | ٥,٩٧٤ |
| ١٩٩٩ | ٥٩٣٩٥٥ | ٢١٣٥٧ | ٣,٥٩٦ | ٣٩٤٩٦٧ | ٥,٤٠٧ |
| ٢٠٠٠ | ٦٩٧٠٠٧ | ٢٤٨٠٦ | ٣,٥٥٩ | ٤٠٧٨٤٢ | ٦,٠٨٢ |
| ٢٠٠١ | ٦٧٩١٦٣ | ٣٠١٨٢ | ٤,٤٤٤ | ٤٢٣٦٥٤ | ٧,١٢٤ |
| ٢٠٠٢ | ٦٩٩٦٨٠ | ٣١٧٦٨ | ٤,٥٤٠ | ٤٣٦١٦٩ | ٧,٢٨٣ |
| ٢٠٠٣ | ٧٩٦٥٦١ | ٤٠٦٧١ | ٥,١٠٦ | ٤٦٦١٧٢ | ٨,٧٢٤ |
| ٢٠٠٤ | ٩٢٩٩٤٦ | ٥٦٧٩٥ | ٦,١٠٧ | ٥٠٥٨٤٢ | ١١,٢٢٨ |
| ٢٠٠٥ | ١١٧٢٣٩٩ | ٧٠٧٧٣ | ٦,٠٣٧ | ٥٥٤١٠٨ | ١٢,٧٧٢ |
| ٢٠٠٦ | ١٣٢٤٥٥٦ | ٨٤٨٥٣ | ٦,٤٠٦ | ٦٠٣٨٩٢ | ١٤,٠٥١ |
| ٢٠٠٧ | ١٤٢٧٧١٤ | ١٠٣٢٩٦ | ٧,٢٣٥ | ٦٤١٩٤٧ | ١٦,٠٩١ |
| ٢٠٠٨ | ١٧٤٦٠٠١ | ١٢٠١٨٢ | ٦,٨٨٣ | ٦٨٥٦٢٣ | ١٧,٥٢٩ |
| ٢٠٠٩* | ١٣٧٠٤٥٤ | ١١١٧٣٩ | ٨,١٥٣ | ٧٢٣٢٨٧ | ١٥,٤٤٩ |
| المتوسط السنوي | ٦٩٩٤٣٧,٦ | ٣٥٧٣١,١ | ٤,٣ | ٣٩٧٩٤٧,٨ | ٧,٦ |

*بيانات أولية

المصدر:- وزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

**كفاءة أداء الصادرات السعودية غير النفطية**

وسوف يتم دراسة وتقدير هذه الكفاءة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨ استنادا إلى المؤشرات التالية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:-

**١- التركز السلعي للصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨ :**

تجدر الإشارة إلى القول بأن صادرات المملكة غير النفطية تتركز في عدد محدود من المجموعات السلعية حيث تمثل أقسامها الرئيسية كل من المواد الغذائية والمنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك والمعادن العادية ومصنوعاتها والآلات والأجهزة الكهربائية وعدد من السلع الأخرى التي يتم تصديرها ثم مجموعة السلع المعاد تصديرها مرة أخرى .وقد تتباين الأهمية النسبية لكل مكون من هذه المكونات من فترة لفترة أخرى خلال فترة الدراسة وهو ما يترتب عليه تذبذب قيمة معامل التركز السلعي من سنة إلى أخرى. وبدارسة تقديرات معامل التركز السلعي لصادرات المملكة من المنتجات غير النفطية خلال نفس الفترة من الدراسة وجد أنه يتباين من سنة إلى أخرى بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٢,٠١٪ عام ١٩٨٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٨٦,٩٢٪ عام ١٩٨٨ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٣,١٥٪ خلال نفس الفترة- جدول رقم (٥ ) وعلى الرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر وفقا لرأى ميشائلى نظرا لانخفاض قيمته عن ١٠٠ إلا أنه يجب أن يكون تنوع في الهيكل التصديري لصادرات المملكة غير النفطية بحيث تضم مجموعات جديدة من هذه السلع بما يضمن لها تحقيق الاستقرار خاصة عندما يحدث تقلبات عنيفة في أحد هذه المجموعات السلعية في السوق العالمي مع تعظيم مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية التي يتضمنها التركيب الحالي لهذه السلع.

جدول رقم (٥): معامل التركز السلعي للصادرات السعودي غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨

| السنوات | معامل التركز السلعي (٪) |
|---|---|
| ١٩٨٤ | ٢٢,٠١٠ |
| ١٩٨٥ | ٣١,٤٦٠ |
| ١٩٨٦ | ٥٢,٩٦٠ |
| ١٩٨٧ | ٥٨,٤٩٢ |
| ١٩٨٨ | ٨٦,٩١٥ |
| ١٩٨٩ | ٧١,٦١٨ |
| ١٩٩٠ | ٤٤,٩٣٠ |
| ١٩٩١ | ٤٠,٤٠١ |
| ١٩٩٢ | ٣٦,٦٢٤ |
| ١٩٩٣ | ٤٣,٦٠٢ |
| ١٩٩٤ | ٥٦,٠٥١ |
| ١٩٩٥ | ٦٥,٣٢٤ |
| ١٩٩٦ | ٥٢,٨٩٧ |
| ١٩٩٧ | ٥٨,٦٧٨ |
| ١٩٩٨ | ٧٩,٢٨٩ |
| ١٩٩٩ | ٥٥,٨٧٩ |
| ٢٠٠٠ | ٤٥,٩٦١ |
| ٢٠٠١ | ٦١,٥٠٨ |
| ٢٠٠٢ | ٥٨,٨٥٧ |
| ٢٠٠٣ | ٥٥,٧٥١ |
| ٢٠٠٤ | ٥٤,٥٧٩ |
| ٢٠٠٥ | ٤٩,١٤٨ |
| ٢٠٠٦ | ٤٨,١٨٨ |
| ٢٠٠٧ | ٥٢,٦٠٩ |
| ٢٠٠٨ | ٤٥,٠٨٤ |
| **المتوسط السنوي** | **٥٣,١٥٢** |

**المصدر:**- جمعت وحسبت من : بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

**٢- التركز الجغرافي للصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩**

تستهدف المملكة العربية السعودية في توزيع صادراتها غير النفطية التعامل مع أكبر عدد من الدول وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في عائداتها التصديرية من هذه المنتجات غير النفطية. وبدراسة التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة من هذا القطاع وجد أنها تتعامل مع عدد من التكتلات والتجمعات الاقتصادية يأتي في مقدمتها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والتي يصدر إليها الجزء الأكبر من هذه الصادرات حيث استوعب هذا التكتل نحو ٣١,٦١٪ من إجمالي صادرات المملكة خلال نفس الفترة. يليها في ذلك مجموعة الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية والتي استوعبت نحو ٢٣,٥٪ من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة. ثم تأتي مجموعة دول الجامعة العربية في المرتبة الثالثة والتي استوعبت نحو ١٧,٣٧٪ من إجمالي هذه الصادرات خلال نفس الفترة. يليها في ذلك مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والتي استوعبت نحو ٣,٤٧٪ من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة. ثم مجموعة دول أوروبا الغربية والتي قامت المملكة بتصدير حوالى٢,١١٪ من إجمالي صادراتها خلال نفس الفترة وأخيرا مجموعة الدول الأخرى والتي استوعبت نحو ١٩,٦٧٪ من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية خلال نفس الفترة.

ونظرا لعدم توافر بيانات تفصيلية عن التوزيع الجغرافي لصادرات المملكة غير النفطية خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثالثة فقد تم التعامل مع الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (البيانات المتاحة) كسلسلة زمنية شهرية .وبدراسة تقديرات معامل التركز الجغرافي خلال هذه الفترة وجد أنه تراوح ما بين حد أدنى بلغ حوالي صفر٪ مع بداية الشهور الأولى من عام ٢٠٠٥ وحد أقصى قدر بحوالي ٦٤٪ خلال شهر مايو عام ٢٠٠٦ بمتوسط سنوي قدر بحوالي ٤٣٪ خلال نفس الفترة .جدول رقم (٦). ويتضح مما سبق ومن خلال تقديرات قيمة هذا المعامل أنها ليست قيمة مرتفعة وربما يعزى ذلك إلى أن المملكة تتعامل في تبادلها التجاري مع عدد كبير من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمحلية والدولية والتي يتكون كل منها من عدد كبير من هذه الدول وبالتالي يتم توزيع هذه الصادرات ما بين هذه الدول دون التركيز على عدد محدد منها.

جدول رقم (٦): معامل التركز الجغرافي للصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بالشهور)(٪)

| السنة | الشهر | معامل التركز الجغرافي (٪) | السنة | الشهر | معامل التر كز الجغرافي (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | يناير | ٠,٠٠٠ | ٢٠٠٨ | يناير | ٤٧,٩٠٠ |
| | فبراير | ٠,٠٠٠ | | فبراير | ٤٨,٥٠٠ |
| | مارس | ٠,٠٠٠ | | مارس | ٤٨,٢٠٠ |
| | ابريل | ٠,٠٠٠ | | ابريل | ٤٩,٥٠٠ |
| | مايو | ٠,٠٠٠ | | مايو | ٤٨,٨٠٠ |
| | يونيو | ٠,٠٠٠ | | يونيو | ٥٠,٨٠٠ |
| | يوليو | ٠,٠٠٠ | | يوليو | ٠٤٧,١٠٠ |
| | أغسطس | ٠,٠٠٠ | | أغسطس | ٤٧,٨٠٠ |
| | سبتمبر | ٥٨,٠٠٠ | | سبتمبر | ٤٨,١٠٠ |
| | أكتوبر | ٥١,٢٠٠ | | أكتوبر | ٤٩,٦٠٠ |
| | نوفمبر | ٤٥,٩٠٠ | | نوفمبر | ٥٠,٠٠٠ |
| | ديسمبر | ٥١,٤٠٠ | | ديسمبر | ٥٤,٤٠٠ |
| ٢٠٠٦ | يناير | ٤٥,٩٠٠ | ٢٠٠٩ | يناير | ٤٧,٠٠٠ |
| | فبراير | ٥٣,١٠٠ | | فبراير | ٤٧,٧٠٠ |
| | مارس | ٥٢,٣٠٠ | | مارس | ٤٨,٨٠٠ |
| | ابريل | ٥١,٨٠٠ | | ابريل | ٤٧,٧٠٠ |
| | مايو | ٦٤,٠٠٠ | | مايو | ٤٨,٦٠٠ |
| | يونيو | ٥٢,٧٠٠ | | يونيو | ٤٨,٤٠٠ |
| | يوليو | ٥٠,٨٠٠ | | يوليو | ٤٧,١٠٠ |
| | أغسطس | ٥١,٢٠٠ | | أغسطس | ٤٦,٧٠٠ |
| | سبتمبر | ٤٥,٩٠٠ | | سبتمبر | ٤٦,١٠٠ |
| | أكتوبر | ٥٠,٩٠٠ | | أكتوبر | ٤٦,٦٠٠ |
| | نوفمبر | ٥٨,١٠٠ | | نوفمبر | ٤٧,٢٠٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ديسمبر | ٥٠,٧٠٠ | | ديسمبر | ٤٥,٨٠٠ |
| ٢٠٠٧ | يناير | ٥١,٢٠٠ | | | |
| | فبراير | ٥١,١٠٠ | | | |
| | مارس | ٥١,٠٠٠ | | | |
| | ابريل | ٥١,٥٠٠٠ | | | |
| | مايو | ٥١,٠٠٠ | | | |
| | يونيو | ٥٢,٠٠٠ | | | |
| | يوليو | ٥١,٤٠٠ | | | |
| | أغسطس | ٥٠,٦٠٠ | | | |
| | سبتمبر | ٥٠,٩٠٠ | | | |
| | أكتوبر | ٥١,٤٠٠ | | | |
| | نوفمبر | ٥١,٢٠٠ | | | |
| | ديسمبر | ٥١,٢٠٠ | | | |
| المتوسط السنوي | | | | | ٤٣,٤٠٠ |

**المصدر:**- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط -مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

**٣- الاستقرار في الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٩**

بدراسة وتقدير قيمة معامل عدم الاستقرار للصادرات السعودية غير النفطية خلال نفس الفترة يلاحظ أن قيمته تقلبت بين الزيادة والنقصان بحد أدنى بلغ حوالي ٢,٦٤٪ عام ٢٠٠٥ وحد أقصى بلغ حوالي ١٥٩,٨٤ عام ١٩٨٥ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٧,٠٩ خلال نفس الفترة جدول رقم (٧) .كما يلاحظ من تدقيق الأرقام الواردة بنفس الجدول نجد أن صادرات المملكة من هذا القطاع تتجه نحو الاستقرار وهذا يعد من المؤشرات الايجابية للسياسات الاقتصادية التي تتبعها المملكة للنهوض بهذا القطاع وتعظيم دوره في النشاط الاقتصادي .

جدول رقم (٧): معامل عدم الاستقرار للصادرات السعودية غير النفطيـــة خـــلال الفتـــرة ١٩٨٤-٢٠٠٨

| السنوات | قيمة معامل عدم الاستقرار(٪) |
|---|---|
| ١٩٨٤ | ٣٠,٨٠ |
| ١٩٨٥ | ١٥٩,٨٤٧ |
| ١٩٨٦ | ٥٣,١٦٠ |
| ١٩٨٧ | ٤,٨٨١ |
| ١٩٨٨ | ٤٥,٩٦٥ |
| ١٩٨٩ | ٥٢,٣٦٦ |
| ١٩٩٠ | ٥٤,٤٨٦ |
| ١٩٩١ | ٥٢,٣٢١ |
| ١٩٩٢ | ٤٢,٠٤٣ |
| ١٩٩٣ | ٣٢,٠٦٨ |
| ١٩٩٤ | ٣٠,٦٢٤ |
| ١٩٩٥ | ٤١,٤٤٢ |
| ١٩٩٦ | ٢٦,٣٦٢ |
| ١٩٩٧ | ٢١,٩٤٠ |
| ١٩٩٨ | ١١,٦٦١ |
| ١٩٩٩ | ٤٣,٠٩٣ |
| ٢٠٠٠ | ٤٥,٥٥٦ |
| ٢٠٠١ | ٣٩,٩٥٠ |
| ٢٠٠٢ | ٥٤,١١٥ |
| ٢٠٠٣ | ٣٨,٣٤٣ |
| ٢٠٠٤ | ١٢,٩٦٥ |
| ٢٠٠٥ | ٢,٦٣٥ |
| ٢٠٠٦ | ٣,٧١٠ |
| ٢٠٠٧ | ١١,٥٥٨ |
| ٢٠٠٨ | ١٥,٤٦٤ |
| **المتوسط السنوي** | **٣٧,٠٩٤** |

**المصدر:-** جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالدراسة .

**نتائج التقدير القياسي للنموذج المقترح للعوامل المحددة للصادرات السعودية غير النفطية:**

وكانت التقديرات الأولية للمعادلة الخطية للصادرات غير النفطية كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$NOX = -٩٥١٩٨٣,٧ + ١,٧٩١\ NGDP + ٦,٩٧٨\ FDI + ٧٣٥٠,٥٩\ I + ١١٦٠٩٦\ E + e$$

(-٠,٩٢٧) (٩,٨٨٩) (٥,٨١٧) (٠,٩٣٨) (٠,٤٣٥)

$R^٢ = ٠,٩٧$ $R-٢ = ٠,٩٦$ $F = ١٣١,٤٤$ $DW = ١,١٧$

ويمكن ملاحظة أن نتائج النموذج المقدر جيدة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من الناتج المحلى غير النفطي والاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لأن إشارة كل منهما موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة قيمة كل منهما يترتب عليها زيادة قيمة الصادرات غير النفطية وعلى الرغم من أن قيمة معامل التحديد مرتفعة وقد بلغت حوالي (R-٢ = ٠,٩٦) وهى قيمة مرتفعة نسبيا، إلا أن هذا النموذج يعانى من الارتباط الذاتي الموجب لقيم حد الخطأ العشوائي وذلك بالنظر إلى قيمة إحصائية (DW) حيث أن قيمتها منخفضة جدا. وللتغلب على تلك المشكلة فإننا سنقوم بتقدير النموذج مرة أخرى باستخدام النموذج اللوغاريتمى، هذا وقد تم إجراء عدد من المحاولات لاختيار أفضل التوليفات من هذه العوامل، إلا أن أفضلها كان هو الشكل التالي :

$$LOG\ (NOX) = -٧,٢٣٣ + ٢,٠٢٦\ LOG\ (NGDP) + ٠,٣٠٠\ LOG\ (FDI) + e$$

(-١٠,١١٨) (١٤,٠٤٣) (٢,٥٧٨)

$R^٢ = ٠,٩٤$ $R-٢ = ٠,٩٣$ $F = ١٥٤,٣٩$ $DW = ١,٢٤$

ولبيان الأثر الحدي فانه يمكن توضيح ذلك من خلال النموذج اللوغاريتمى السابق والذي تشير معلماته المقدرة إلى مرونة الجزئية للناتج المحلى غير النفطي (NGDP) والمرونة الجزئية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) حيث أن زيادة الناتج المحلى غير النفطي بنسبة ١٪ يترتب عليه زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٪ .كما أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٪ يترتب عليه زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة ٠,٣٪ . كما بلغت المرونة الكلية للدالة حوالي ٢,٣٢٦ وبالتالي فان تغير كل من الناتج المحلى غير النفطي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٪ يترتب عليه تغير الصادرات غير النفطية بنسبة ٢,٣٣ ٪ هذا وقد اتفقت نتائج هذه التقديرات مع توقعات النظرية الاقتصادية كما أن النتائج مقبولة أيضا من الناحية الإحصائية حيث ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا النموذج عند المستوى الاحتمالي ١٪.

**سياسات المملكة الموجهة لتنمية الصادرات غير النفطية محليا ودوليا**

ارتكزت السياسة الرسمية للمملكة منذ أكثر من ثلاثة عقود في إطار الأهداف العامة لخطط التنمية الاقتصادية على تأكيد أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية الإنتاجية بما يضمن تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي ، وقد ارتكزت هذه السياسات على عدد من المحاور التي تم بلورتها عبر الخطط الخمسية المتعاقبة للتنمية ويمكن عرض وتناول هذه السياسات على النحو التالي :-

**أولا : السياسات الصناعية :**

على الرغم من الحداثة النسبية للقطاع الصناعي بالمملكة ، إلا أن هذا القطاع شهد تطوراً مطّرداً حقق من خلاله إنجازات باهرة ويرجع ذلك إلى الاهتمام و الدعم الذي يجده هذا القطاع من الدولة، وذلك نظراً لدوره الفاعل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للمملكة. ولقد اشتملت جهود الدولة في دعم التنمية الصناعية على عدة محاور أساسية، كان من أهمها توفير البنية التحتية اللازمة ، وإنشاء المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة حيث تم إقامة أربعة عشر مدينة صناعية منتشرة في جميع أرجاء المملكة إضافة إلى المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع. كما تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، كما تم تطوير البنيات والهياكل الصناعية والخدمات كما تم توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية وإعفاء مدخلات الإنتاج من أية رسوم أو ضرائب. وقد أنعكس هذا الأمر بالإيجاب على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي حيث أمكن لكثير من هذه المنتجات الصناعية منافسة المنتجات المماثلة لها في الأسواق المحلية والإقليمية كما زادت أيضا نفاذيتها إلى الأسواق العالمية[1].

**ثانيا : سياسة الاستثمار الوطني والأجنبي :-**

وفى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية مؤخرا تم إنشاء ما يسمى بالهيئة العامة للاستثمار في إبريل عام ٢٠٠١ للعناية بشؤون الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة وتحسين البيئة الاستثمارية ورفع معدلات الاستثمار وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبما يرافقها من تكنولوجيا متطورة ومهارات إدارية وتسويقية للنفاذ إلى أسواق جديدة للصادرات السعودية في الأسواق الدولية.

---

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي والدراسة متاحة على الرابط التالي :
http://www.sidf.gov.sa/Ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/IndustrialDevelopmentinSaudiArabia.aspx

وتضمنت السياسات الاستثمارية الجديدة ما يلي :

- عدم اشتراط الاستثمار في مشروعات محددة حيث سمح النظام الجديد بالاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية عدا تلك المضمنة في القائمة السلبية.
- تسهيل الحصول على ترخيص في حد أقصى لا يتجاوز ٣٠ يوما.
- يحق للمستثمر الحصول على أكثر من ترخيص في نشاطات اقتصادية متنوعة.
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك مشروعاتهم بالكامل.
- إمكانية حصول المستثمر الأجنبي المرخص له بتملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص له بمزاولته[٢].

**ثالثا : سياسات التخصيص :**

يشكل التخصيص جزءا مهما من إستراتيجية المملكة بعيدة المدى لزيادة الفرص المتاحة لمشاركة وتفعيل دور القطاع الخاص ورفع مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني السعودي، وتجدر الإشارة إلى أن أبرز الشركات الإنتاجية والهيئات التي تم تخصيصها في هذا الإطار شملت كلا من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وعددا من بعض المدن الصناعية ويتوقع أن تشهد الخطط القادمة تسريع وتيرة التخصيص وتعزيز دور الهيئات التنظيمية للقيام بمهامها بصورة فعالة من خلال وضع برنامج تنفيذي للتخصيص وتحديد العقبات المطلوب تذليلها.

**رابعا : سياسات تمويل وائتمان الصادرات :**

تسعى المملكة العربية السعودية بالتعاون مع عدد من الدول العربية والإسلامية لتعويض إحجام البنوك التجارية عن تمويل العمليات والأنشطة التصديرية حيث تم إنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لتمويل وضمان وائتمان الصادرات السعودية، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم التمويل والائتمان اللازم لتشجيع الصادرات وحماية المصدرين من المخاطر التجارية وغير التجارية التي تصاحب عمليات التصدير ولمواجهة النقص المؤقت في السيولة لتمويل العمليات الإنتاجية المستهدفة للتصدير ومن أمثلة ذلك إنشاء برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية في عام ١٤٢٠هـ. هذا ويستهدف برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :-

- تنمية الصادرات السعودية وتنويعها، باستثناء تمويل النفط الخام .

---

(٢) المملكة العربية السعودية وتشريعات التعدين وقوانين الاستثمار ،الدراسة متاحة على الرابط التالي :-
http://madeinyemen.org/sites/default/files/info_center/ol/ol_٠١٢.pdf

- زيادة القدرة التنافسية للصادرات السعودية من خلال توفير شروط ائتمانية تنافسية للمشترين من الخارج أو للمؤسسات التمويلية .
- إعطاء المصدرين السعوديين الثقة في دخول أسواق جديدة عن طريق الحد من مخاطر عدم السداد .
- تعزيز النشاط التمويلي للبرنامج والحد من مخاطر حافظة القروض والائتمان عن طريق عمل الترتيبات المناسبة في مجالات التعاون الفني، والتمويل المشترك، وعمليات إعادة التأمين مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تقدم خدمات تمويل الصادرات وضمانها .للمزيد من المعلومات[٣].

**خامسا: سياسة المواصفات والمقاييس :**

تتولى الهيئة العربية السعودية للمواصفات و المقاييس مهام وضع المواصفات القياسية المعتمدة كما أنها تسعى في الوقت ذاته إلى نشر الوعي بشأن التوحيد القياسي و الترخيص باستعمال علامة الجودة على المنتجات الوطنية ومنها بطبيعة الحال المنتجات التصديرية.

**سادسا : الأطر المؤسسية للتصدير :**

يتوقف نجاح سياسات تنمية الصادرات على مدى وجود إطار مؤسسي يهتم بالمنتجات السعودية القابلة للتصدير ويساند عمليات التصدير من خلال البحث عن أسواق خارجية ، كما يسعى في الوقت ذاته إلى تذليل العوائق والعقبات التي تواجه تنمية هذه الصادرات محليا ودوليا. ، وبناء على ذلك فقد أوصى المؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين في ٢٨ صفر ١٤٠٦هـ الموافق ١١ نوفمبر ١٩٨٥م على إنشاء مركز لتنمية الصادرات السعودية على أن يعمل تحت مظلة مجلس الغرف السعودية مع توفير دعم مالي له من هذه الغرف في كل من الرياض ، وجدة ، والمنطقة الشرقية ، وهو أول مركز تم تأسيسه بدول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب مركز ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بسلطنة عمان والذي تم تأسيسه في عام ١٩٨٦ م .

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية لديها توجهات قوية بتأسيس هيئة مستقلة للصادرات السعودية تستهدف تنمية وتنويع القاعدة التصديرية للمملكة من خلال معالجة القضايا التي تواجه المصدرين ووضع إستراتيجية واضحة المعالم للعملية التصديرية.

**السياسات الاقتصادية الموجهة لتنمية الصادرات السعودية غير النفطية على المستوى الخارجي:**

---

(٣) مركز تنمية الصادرات السعودية والتقرير متاح على الرابط التالي :
http://www.sedc.org.sa/financing.asp

تسعى حكومة المملكة العربية السعودية لتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وذلك من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تستهدف المملكة من خلالها إلى فتح أسواق جديدة أمام صادراتها الوطنية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل المملكة هذا ويمكن عرض أهم هذه الاتفاقيات على النحو التالي :-

**أولا : الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية :وتستهدف هذه الاتفاقيات تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :-**

- تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين المملكة وبين الدول الأعضاء.
- إعفاء قوائم المنتجات الصناعية والزراعية من الرسوم الجمركية.
- تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المشتركة.
- تسهيل انتقال السلع والخدمات بين المملكة والدول الأعضاء[٤].

**ثانيا : الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي :-**

تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي إقامة منطقة تجارة حرة يتم بموجبها إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ الوطني كخطوة أولية لمراحل التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي حيث صدر قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الثانية والعشرين في ديسمبر ٢٠٠١ بإقامة الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي في يناير ٢٠٠٣ ، على أن يقوم هذا الاتحاد على المبادئ التالية :-

- التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي.
- اعتماد نظام جمركي موحد مع عدد من اللوائح والأنظمة المماثلة في المجالات ذات الصلة.
- توحيد النظم الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي معاملة المنتجات الوطنية.

**ثالثا : اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :**

صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩م

---

(٤) المملكة العربية السعودية ،وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،جهود المملكة العربية السعودية فى مجال تنمية الصادرات الوطنية ،١٤١٢ هـ/١٩٩١م ،ص٣.

متضمنا الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم اعتبار من الأول من يناير عام ٢٠٠٥ تطبيق الإعفاء الكامل للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع العربية المنشأ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية بلغ ١٧ دولة عربية وبقيت خمس دول عربية خارج المنطقة وهي كل من جيبوتي، والصومال، وجزر القمر، وموريتانيا، والجزائر.(٥)

**رابعا : المشاركة مع دول مجلس التعاون الخليجي في عقد اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع الدول الأجنبية.**

تم عقد عدد من الاتفاقيات التجارية مع عدد من الدول الأجنبية لإزالة أو تخفيض العوائق الجمركية أمام المصدرين السعوديين. كما تقرر أيضا الانضمام إلى مفاوضات النظام الشامل للأفضلية التجارية بين الدول النامية والتي تجرى في إطار منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وتقدمت المملكة بالفعل بقائمة سلعية أولية للمفاوضات تضم ٤٧ سلعة.(٦)

**خامسا : مشاركة المملكة في عضوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** والتي تقدم ضمان ائتمان للصادرات العربية من خلال تقديم ضمانات مالية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

**سادسا :-اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها توفير الحماية للمستلزمات الإنتاجية اللازمة لصناعة التصدير** مثل الإجراءات التي اتخذت لتخفيض أجور خدمات الموانئ على الصادرات الوطنية بحوالي ٥٠٪ عما هو مقرر في نظام الرسوم وأجور الموانئ وأيضا إعطاء فترة سماح للعوائد الأرضية للصادرات لمدة عشرة أيام(٧).

**سابعا : انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية :**

وفى سبيل توقيع المملكة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقد قامت بالتوقيع على اتفاقيات تجارية مع (٢٨) دولة عضو في المنظمة منها: كندا، سويسرا، الاتحاد الأوروبي، النرويج، تايلاند، اليابان، سيرلانكا، باكستان، الهند، استراليا، كوريا الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين، والمكسيك

---

(٥) الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية: النص الكامل للاتفاقية
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=١١٠

(٦) المملكة العربية السعودية ،وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،جهود المملكة العربية السعودية فى مجال تنمية الصادرات الوطنية، مرجع سبق ذكره ،ص٣.

(٧) بكر ،نجلاء محمد إبراهيم ،إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيراتها على الناتج المحلى الاجمالى ،مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية ،كلية الاقتصاد والإدارة ،جامعة الملك سعود -فرع القصيم ، المملكة العربية السعودية ،ص٢٨ .

وبذلك أصبحت المملكة العضو رقم (١٤٩) في منظمة التجارة العالمية، هذا وقد تضمنت هذه الاتفاقية عددا من المجالات الزراعية، والصناعية والملكية الفكرية والخدمات والعوائق الفنية على التجارة، وتضمنت بنود هذه الاتفاقية عددا من الجوانب الايجابية والتي ستنعكس بالإيجاب على قطاع الصادرات غير النفطية. هذا ومن المتوقع أن يكون لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية عددا من الآثار الايجابية من أهمها تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص والدخول في عالم اقتصادي أكثر انفتاحا يؤدى إلى زيادة منافسة المنتجات المحلية في السوق الخارجي و وما يترتب على ذلك من تحسين الكفاءة الإنتاجية بما يدعم من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، إضافة إلى نقل التقنية والمعرفة الفنية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي.

**ثامنا :جهود الحكومة المبذولة في سبيل توفير الائتمان المصرفي للمصدرين :**

حيث اتخذت الحكومة عددا من الجهود في هذا الإطار لعل من أهمها مشاركتها في برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة التابع للبنك الاسلامى للتنمية وهذا البرنامج مخصص فقط لتمويل الصادرات غير التقليدية بين الدول الإسلامية . وتقدمت المملكة في الوقت ذاته بقائمة تضم ١١٢ سلعة تصلح للاستفادة من هذا البرنامج. كما ساهمت في الوقت ذاته في برامج التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي(٨) .

**تقييم مدى فاعلية المرتكزات الرئيسية للسياسة التصديرية الموجهة لدعم صادرات القطاع غير النفطي**

استنادا إلى تحليل السياسات المرتبطة بالصادرات السعودية غير النفطية التي سبق استعراضها يتضح أن هذه السياسات أسهمت بشكل فاعل وقوى في تنمية الصادرات السعودية غير النفطية في المرحلة الماضية وقد انعكس ذلك على تزايد الاهتمام بهذا القطاع وأخذه أهمية نسبية واضحة في الاقتصاد القومي السعودي، إلا أنه في ظل تشكيل المناخ الاقتصادي العالمي الجديد والذي يتسم باشتداد حدة المنافسة في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعه التي يعيشها العالم في الوقت الراهن خاصة في ظل التوسع في إقامة عدد من التكتلات الاقتصادية وإقامة عدد من الاتفاقيات الاقتصادية على المستوى المحلى والدولي فان ذلك يشير إلى ضرورة مراجعة هذه السياسات للتأكد من مدى تحقيق أهدافها وأغراضها مع وضع عدد من السياسات الاقتصادية الأخرى المكملة لدور هذه السياسات ويضمن في الوقت ذاته انسجامها مع الظروف العالمية الراهنة.

---

(٨) بكر ،نجلاء محمد إبراهيم ،إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيراتها على الناتج المحلى الاجمالى ،مرجع سبق ذكره ،ص٢٨ .

وتؤكد الدراسة الحالية على ما أشارت إليه بعض الآراء من ضرورة إنشاء هيئة سعودية لتنمية الصادرات السعودية خاصة غير النفطية منها وذلك للقيام بمتابعة وتنفيذ الخطط و الاستراتيجيات والسياسات التصديرية .

**المعوقات التي تواجه الصادرات السعودية غير النفطية**

بدراسة وتحليل الوضع الراهن للصادرات السعودية غير النفطية نجد أنها لم تصل بعد إلى مستوى الطموح ولم تحقق المأمول وربما يعزى ذلك إلى وجود عدد من المشاكل والعقبات التي تعترض تنمية هذا القطاع سواء على المستوى المحلى أو الخارجي ،هذا ويمكن تناول هذه العقبات على النحو التالي :-

**أولا :المعوقات الخاصة بالتكاليف الإنتاجية والتسويقية:**

١- وجود ارتفاع فى تكاليف مدخلات الإنتاج الوسيطة ( أسعار المواد الخام والآلات والمعدات .... ) خصوصا منتجات شركة سابك[٩] .

٢- عدم توافر مد خلات الإنتاج بالقدر الكافي وفي التوقيت المناسب .

٣- ارتفاع أجور العمالة الفنية المتخصصة في قطاع الصادرات غير النفطية.

٤- ارتفاع التكاليف التسويقية المرتبطة بتأدية الخدمات والوظائف التسويقية وهو ما قد يؤثر على انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

٥- ارتفاع تكاليف شحن وتأمين وتمويل الصادرات السعودية غير النفطية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النقل البرى يمثل حوالي ٦٠٪ للصادرات السعودية غير النفطية .

٦- وجود عدد من المعوقات التسويقية التي تواجه تنمية قطاع الصادرات غير النفطية في المملكة

٧- ارتفاع أسعار المنتج السعودي غير النفطي مقارنة بالدول المنافسة في الأسواق الدولية وهو ما يقلل من الطلب عليه في هذه الأسواق[١٠] .

---

(٩) إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية ،الصادرات السعودية غير النفطية ،واقعها -مستقبلها-أساليب تنميتها ،فبراير ١٩٩٥ م ،رمضان ١٤١٥هـ ،ص ٨٣.

(١٠) http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

٨- مشكلة تواصل خطوط الطيران مع العالم الخارجي وارتفاع أسعار الموانئ فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل على الطائرات الأجنبية(١١).

٩- ارتفاع تكاليف النقل الجوى والبحري وهو ما يؤدى إلى ضياع العديد من الفرص التصديرية إلى جانب ارتفاع رسوم الموانئ رغم قيام الحكومة السعودية بتخفيضها بنسبة ٥٠٪ إلا أنها مازالت مرتفعة مقارنة بالموانئ الإقليمية والعالمية وهذا ما يحدث لعدد من السلع التصديرية غير النفطية لعلها الأسمنت المكبس(١٢).

**ثانيا : المعوقات الإدارية والتنظيمية :**

١- إحجام عدد من البنوك التجارية عن منح مصدري هذه المنتجات التسهيلات الائتمانية الكافية فضلا عن عدم وجود أجهزة محلية لضمان مخاطر التصدير(١٣).

٢- تركيز الجهود الإدارية على الأسواق المحلية وذلك على حساب الأسواق الخارجية .

٣- عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستيراد في الأسواق الخارجية(١٤).

٤- عدم وجود حوافز كافية لتشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم في هذا القطاع الحيوي الهام ،فضلا عن ارتفاع معدلات المخاطر فى هذه الصناعة .

٥- بطء الإجراءات الإدارية ( استصدار رخص التصدير، التخليص الجمركي وإجراءات الفحص والتفتيش .... )(١٥).

٦- وجود عدد من القيود الكمية و النوعية على المنتجات السعودية التصديرية غير النفطية في الأسواق الدولية.

٧- مقومات البنية الأساسية الداعمة لهذا القطاع غير متوافرة بالقدر الكافي ( طرق، وسائل نقل، ..).

---

(١١) منتديات الخليج -حوار مع عبدا لرحمن الجريسى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الرياض ،والحوار متاح على الرابط التالي : http://www.thegulfbiz.com/vb/archive/index.php/t-٣٧٩١٥.html

(١٢) http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

(١٣) إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية، الصادرات السعودية غير النفطية، واقعها -مستقبلها- أساليب تنميتها، فبراير ١٩٩٥ م، رمضان ١٤١٥هـ ،ص ٤٧.

(١٤) حبيب الله محمد رحيم التركستانى، معوقات تسويق المنتجات غير النفطية في الأسواق الخارجية (دراسة تطبيقية على الشركات المصدرة فى المملكة العربية السعودية )، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م١٢،ع٢ ،١٤٢٠هـ/١٩٩٩ م ، ص ص ٥٧ .

(١٥) http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

٨- عدم وجود سياسة تصديرية واضحة المعالم على مستوى المملكة فى هذا القطاع.

٩- عدم وجود تنظيم وتنسيق كافيين بين مصدري المنتجات غير النفطية على المستوى الوطني أو الدولي .

١٠- وجود تشابك وتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل الداعمة لقطاع الصادرات غير النفطية.

١١- عدم توافر قاعدة بيانات سليمة ودقيقة عن الأسواق الخارجية من حيث احتياجاتها وشروطها والفرص التصديرية المتاحة بها .

١٢- عدم الاستفادة الكاملة من الفرص التصديرية المتاحة من الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية خاصة فى ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية .

١٣- غياب السياسة التصديرية بمفهومها الشامل عن بعض الدوائر المعنية بقضية تصدير هذه المنتجات غير النفطية

١٤- عدم وجود دعم مادي كافي ومشجع من قبل الجهات الرسمية المعنية بقطاع الصادرات غير النفطية .

١٥- بطء إجراءات الحصول على شهادات المنشأ للمنتجات السعودية غير النفطية .

١٦- وجود عدد من الشروط التعسفية عند فتح اعتمادات مستنديه بنكية [١٦].

١٧- عدم وجود تبنى بالقدر الكافي لبعض الخطط والأهداف المرحلية التي تستهدف الوصول إلى وضع تنافسي مميز للمنتجات السعودية غير النفطية على المستوى الدولي

١٨- انخفاض في مستوى الأطر المؤسسية الداعمة لقطاع الصادرات غير النفطية ( قوانين ، لوائح ، تشريعات،،،،، الخ ) .

١٩- وجود تركز جغرافي للمنتجات السعودية غير النفطية في الأسواق الخارجية حيث أنها تقتصر على عدد محدود من هذه الأسواق .

٢٠- صعوبة حصول الشركاء التجاريين الأجانب على تأشيرات دخول الى المملكة وهو ما يضطرهم إلى دعوة المستثمرين والمنتجين السعوديين إلى عقد هذه اللقاءات خارج المملكة [١٦].

---

(١٦) http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

**ثالثا :المعوقات الخاصة بجودة المنتج المحلي:**

١- عدم تطبيق وسائل التكنولوجيا الحديثة والذي قد يحول دون تقديم منتجات سعودية مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم والتغليف ،إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي وهو ما يؤدى إلى عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع معايير الجودة العالمية(١٧).

٢- عدم تفعيل الدور الكامل لهيئة المواصفات والمقاييس في القيام بدورها خاصة فيما يتعلق بتوعية منتجي ومصدري القطاع غير النفطي بالمواصفات المطلوبة بالسوق العالمي .

٣- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية في الأسواق الخارجية.

٤- عدم وجود اهتمام بالقدر الكافي من قبل منتجي الصادرات في قطاع المنتجات غير النفطية .

٥- عدم التزام بعض الشركات بالمعايير والمقاييس المرتبطة بالجودة في كل المراحل الإنتاجية والتسويقية في ظل مفهوم الجودة الشاملة ومتطلباتها(١٨).

**رابعا :المعوقات الخاصة بالسوق المحلي :**

١- ارتفاع أسعار العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية في أسواق التصدير وعدم استقرارها(١٩).

٢- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير والتي توازن بين احتياجات الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية والذي يعد جزءا هاما وضروريا من تنمية وتنويع الصادرات

٣- غياب ثقافة التصدير لدى مصدري المنتجات السعودية غير النفطية في أسواقها الدولية

٤- يوجد صعوبة في نقل بعض السلع التصديرية السعودية خاصة الغذائية منها على مستوى السوق المحلي أو الدولي في ظل عدم توافر وسائل الشحن المناسبة .

---

(١٦) منتديات الخليج –حوار مع عبدا لرحمن الجريسى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الرياض ،مرجع سبق ذكره .

(١٧) سعيدي ،وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر :الواقع والتحديات ، جامعة ورقلة ، ص ص٦-١٧ . والدراسة متاحة على الرابط التالي :- http://rcweb.luedld.net/rc١/١_OUASAF.PDF

(١٨) جريدة الشرق الأوسط :جريدة العرب الدولية ،الخميس ١٨ ربيع الثانى ١٤٢٦هـ ، ٢٦ مايو ٢٠٠٥ م ،العدد ٩٦٧٦ وبعض هذه المشاكل متاح على الرابط التالى : http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٣&article=٣٠١٥٠٣&issueno=٩٦٧٦

(١٩) حبيب الله محمد رحيم التركستانى ،معوقات تسويق المنتجات غير النفطية في الأسواق الخارجية (دراسة تطبيقية على الشركات المصدرة في المملكة العربية السعودية )، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧-٧١ .

٥- عدم وجود إنتاج مخصص للتصدير في هذا القطاع .

٦- التركيز على الأسواق المحلية على حساب الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات غير النفطية في ظل انخفاض العوائد التصديرية لهذه المنتجات .

٧- غياب ثقافة التصدير بمفهومها الشامل لدى مصدري هذه المنتجات غير النفطية .

٨- النقص في عدد الشركات المحلية المعنية بإنتاج وتصدير هذه المنتجات .

٩- ضعف الحوافز المقدمة للمصانع السعودية للمشاركة في المعارض التجارية أو الوفود التصديرية[٢٠].

**خامسا :المعوقات الخاصة بالسوق الخارجي :**

تأتى أهمية تسويق المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية من منطلق حاجة الشركات المحلية المصدرة إلى توسيع نطاق السوق المحلية بغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وربما يساعد على نجاح التسويق التغلب على العقبات التي تواجه المنتج المحلى فى الأسواق الخارجية بما يساعد على توفير المناخ الملائم لعملية التصدير ويدعم من القدرة التنافسية لهذه المنتجات هذا ويمكن استعراض أهم المعوقات المرتبطة بالتسويق الخارجي على النحو التالي :-

١- ارتفاع أسعار المنتج المحلى مقارنة بنظيره الأجنبي في الأسواق الدولية[٢١].

٢- نقص الخبرة المحلية في مجال التسويق الدولي[٢٢].

٣- سياسة التكتلات والاتفاقيات الدولية والتي قد تشكل عائقا أمام زيادة الصادرات السعودية غير النفطية إليها خاصة إذا ارتبطت بقيود جمركية أو حصصية.

٤- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه هذه الخدمة من معلومات عن الأسواق الخارجية.

٥- المنافسة القوية التي يواجهها قطاع الصادرات غير النفطية من المنافسين في أهم أسواقه التصديرية.

٦-عدم وجود عدد وافر من الشركاء التجاريين للمملكة في قطاع الصادرات غير النفطية .

٧- عدم توافر الخبرة الكافية و الفعالة للقيام بمهام التسويق الدولي لهذه المنتجات .

---

(٢٠) سعيدي ،وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر :الواقع والتحديات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٦-١٧ . والدراسة متاحة على الرابط التالي :-http://rcweb.luedld.net/rc١/١_OUASAF.PDF

(٢١) http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

(٢٢) حبيب الله محمد رحيم التركستانى ،معوقات تسويق المنتجات غير النفطية في الأسواق الخارجية (دراسة تطبيقية على الشركات المصدرة فى المملكة العربية السعودية ) ،مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠.

٨- الحملات الترويجية المكثفة التي تقوم بها الشركات العالمية قد تقلل من فرص دخول هذه المنتجات بهدف المحافظة على نصيبها السوقي .

٩- وجود عدد من المخاطر الناجمة عن التعامل مع الأسواق الخارجية في هذه المنتجات غير النفطية وأهمها التأخير في سداد المستحقات المالية لهذه المنتجات .

١٠- عدم إدراج بعض هذه السلع في قوائم الإعفاء وفقا للاتفاقيات التجارية التي تتم بين المملكة وشركائها التجاريين[٢٣]

١١- اختلاف الاشتراطات والمواصفات والمقاييس الفنية من دولة إلى أخرى وهو ما قد يؤثر على وضع هذه الصادرات في أهم أسواقها الدولية .

١٢- عدم وجود تنظيم جيد للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم هذه المنتجات غير النفطية[٢٤].

١٣- عدم توافر معلومات كافية عن الأسواق الخارجية من حيث أسعارها واحتياجاتها ووضع الدول المنافسة فيها كنتيجة للنقص الواضح في الدراسات السوقية التفصيلية عن أهم الأسواق التي تقوم المملكة بتوجيه الصادرات إليها .

١٤- سياسة الإغراق التي تمارسها الشركات الأجنبية ضد المنتجات السعودية غير النفطية

١٥- عدم التزام بعض الدول بتنفيذ الإعفاءات والتسهيلات المتفق عليها مع المملكة[٢٥].

**إستراتيجية تنمية الصادرات السعودية غير النفطية**

انطلاقا من رصد وتحليل المشاكل التي تعترض تنمية هذه الصادرات غير النفطية فقد أصبحت الحاجة ضرورية وملحة لوضع إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات السعودية غير النفطية ، وعليه فان الإستراتيجية التي سيتم وضعها ترتكز على مجموعة من السياسات الموجهة نحو الداخل والخارج لتنمية صادرات المملكة من هذا القطاع بهدف الاحتفاظ بالأسواق الحالية وتوسيع فرصها وفتح أسواق جديدة تتمتع فيها هذه الصادرات بميزة تنافسية إلى جانب العمل على رفع جودة هذه المنتجات وخفض نفقات إنتاجها في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها هذه المنتجات في أسواقها

---

(٢٣) إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية ،الصادرات السعودية غير النفطية ،واقعها -مستقبلها-أساليب تنميتها ،مرجع سبق ذكره ، ص٨٥ .

(٢٤) سعيدي ،وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر :الواقع والتحديات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٦-١٧ . والدراسة متاحة على الرابط التالى :-http://rcweb.luedld.net/rc١/١_OUASAF.PDF

(٢٥) إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية ،الصادرات السعودية غير النفطية ،واقعها -مستقبلها-أساليب تنميتها ،فبراير ١٩٩٥ م ،رمضان ١٤١٥هـ ،ص ٨٣.

الدولية[٢٦]. ولتنويع القاعدة الإنتاجية في هذا القطاع وتحقيق أقصى درجة من التنافسية فان انتهاج استراتيجيه متكاملة لدعم وتنمية هذه الصادرات ربما يتحقق من خلال إتباع السياسات التالية:-

١- إعادة النظر في هيكل الصادرات السعودية غير النفطية بما يؤدى إلى تنوع هذا الهيكل وإضافة سلع أخرى غير السلع التي يتضمنها الهيكل الحالي.

٢- زيادة عدد الشركاء التجاريين الفين تتعامل معهم المملكة بما يؤدى إلى زيادة الدول التي يتم التعامل معها لتقليل التركز الجغرافي وضمان الاستقرار في حصيلة هذه الصادرات .

٣- إعفاء هذه الصادرات من كافة الرسوم وضرائب التصدير مع تقديم إعانات تشجيعية مالية مباشرة لصادرات المشروعات الصناعية من هذه المنتجات غير النفطية.

٤- إعداد عدد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة عن الأسواق المستهدفة والأسواق العالمية بهدف دعم التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين .

٥- توفير قواعد البيانات الخاصة بالمصدرين والأقطار التى يتم التعامل معها من حيث الطلب والعرض ومستويات الأسعار والمستوى المعيشي وحجم الطلب المتوقع من أجل تحقيق الشفافية في المعاملات .

٦- القيام بعدد من الزيارات الميدانية للمصانع المحلية المعنية بهذه المنتجات للوقوف على مشاكلها الحقيقية من ناحية و الإطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال تنمية الصادرات من هذا القطاع .

٧- إقامة عدد من ورش العمل التي تستهدف نشر واكتساب ثقافة التصدير ومنها ورشة عمل حول تنمية مهارات التصدير وحول المواصفات الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية والفرص التمويلية لتنمية الصادرات والتواصل مع الشركاء التجاريين .

٨- الإسراع بإنشاء هيئة عامة لتنمية صادرات المملكة من هذه المنتجات للقيام بعدد من المهام منها تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع قاعدة الطلب من خلال تصحيح الهيكل الإنتاجي وتمكين الشركات من مواجهة المنافسة في أسواقها الطبيعية المحلية والخارجية وتقديم الدعم الفني لها وتحفيز الشركات الوطنية على استخدام التقنيات الحديثة وتطبيق أفضل المعايير المرجعية العالمية.

٩- إقامة عدد من المعارض المحلية والخارجية بهدف التعريف بهذه المنتجات غير النفطية "وبحث إمكانية استهداف أسواق جديدة .

---

(٢٦) نجاحات الماضي وتحديات المستقبل لصادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية ،ورقة عمل مقدمة الى :مؤتمر الصناعيين العاشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان : القدرة التنافسية للصناعة الخليجية فى الاقتصاد الجديد ،دولة الكويت ،٣-٤ ديسمبر ٢٠٠٥ ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ص٤ .

١٠- تدعيم المزايا النسبية والتنافسية لهذه الصادرات في الأسواق الخارجية مع البحث عن مزايا تنافسية جديدة تعزز من الطلب الخارجي على هذه الصادرات غير النفطية .

١١- تطوير الكفاءة الاقتصادية والإدارية والتنظيمية للمنشآت المعنية بهذا القطاع بهدف خفض نفقات الإنتاج .

١٢- السعي إلى تخفيف العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية بما ينعكس بالإيجاب على حركة هذه السلع في الأسواق الدولية .

١٣- الاستفادة من الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في تنظيم التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين على صعيد هذه السلع .

١٤- تفعيل دور الإعلام والتوعية (الخدمات المساندة ) للمنتجات السعودية غير النفطية في السوق الخليجي مع تعريف مصدري هذه المنتجات بالفرص التصديرية المتاحة[٢٧].

١٥- تحسين الإطار التشريعي المتعلق بمقاييس ومواصفات المنتجات الموجهة للأسواق المحلية والخارجية.

١٦- تحسين علاقات التعاون الدولي مع العالم الخارجي على صعيد هذا القطاع من خلال الاتصال باتحاد المنتجين في الدول المستوردة من أجل التنسيق معها من ناحية والاستفادة من خبراتها من ناحية أخرى[٢٨].

١٧- الاستفادة من المساهمة الايجابية للقطاع الخاص في إنتاج وتسويق وتصدير المنتجات غير النفطية .

١٨- إعادة هيكلة الأنشطة والتنظيمات التي تعمل في مجال إنتاج وتسويق وترويج المنتجات غير النفطية وبحث إمكانية ضمها تحت إدارة قومية واحدة تكون بمثابة أمانة فنية للمجلس الأعلى لتصدير هذه المنتجات .

١٩-ربط كافة برامج الإنتاج في القطاع السعودي غير النفطي بالأهداف التصديرية ومؤشرات السوق العالمي .

٢٠- منح المزيد من الحوافز والمزايا لأغراض الاستثمار الموجه نحو هذا القطاع بحيث تعطى أولوية متقدمة في البرامج التمويلية التي تقوم بها الدولة .

٢١- تشكيل لجنة قومية للتمويل والتأمين والحماية من المخاطر الطبيعية والسوقية لمنتجي هذه

---

(٢٧) المركز الوطني للسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، تشجيع تصدير الخضار والفواكه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ، دمشق ، ٣ أيار ،٢٠٠٣ ،الوقائع رقم ٨ منتدى السياسات الزراعية ، ص ص٦-٨ .

(٢٨) بشير الحموى ، ، تنويع الصادرات الزراعية السورية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، مذكرة سياسات رقم ٢١ ،كانون الأول ٢٠٠٦ ، ص ص١-٤ .

السلع [٢٩].

٢٢- توفيرا لمؤسسات الداعمة للاقتصاد السعودي بصفة عامة وللصادرات السعودية غير النفطية بصفة خاصة وفقا لسياسة اقتصادية واعية وإستراتيجية محددة ترتكز على دراسة جميع البدائل واختيار ما يثبت أنه الأنسب منها ومن ثم مراجعة النتائج بشكل دوري وتقييمها من أجل اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة للمرحلة اللاحقة[٣٠].

٢٣- تهيئة وتطوير المناخ المؤسسي والقضاء على المشاكل الإدارية التي تواجه صادرات هذا القطاع .

٢٤- التحرك على المستوى الرسمي لفتح أسواق جديدة أمام منتجي هذا السلع مع تفعيل الأطر المؤسسية والتشريعية التي تحكم آلية عمل هذه الأسواق .

٢٥- حماية مصالح المصدرين في الأسواق الخارجية وفى السوق المحلية من المنافسة غير العادلة .

٢٦- تهيئة مناخ الاستثمار كأداة فاعلة وهامة في تنمية القاعدة التصديرية على المدى المتوسط والبعيد للمنتجات غير النفطية .

٢٧- تطوير قطاع الصادرات غير النفطية من خلال البرامج المتخصصة مع الاستعانة بالخبرات والتجارب الدولية في هذا الإطار .

٢٨- مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه صادرات هذا القطاع والمتمثلة في الأزمات الخارجية التي تواجه أسواق الشركاء التجاريين وكذا المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها المنتجات المماثلة في هذه الأسواق[٣١].

---

(٢٩) بيومي الشيمي ، أهمية التصدير في رفع معدلات التنمية في الاقتصاد المصري ،والدراسة متاحة على الرابط التالي : http://www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php?t=١٢١٩٧

(٣٠) نشرة أخبار برنامج الصادرات ، برنامج الصادرات السعودية- السنة السابعة - العدد ٢٨ -شوال ١٤٢٩ هـ /أكتوبر ٢٠٠٨ م ص ٨ . والنشرة متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالي : http://www.sep.gov.sa/ar

(٣١) هاني قدري دميان ،إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية كإطار مؤسسي لزيادة القدرة التنافسية ، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين(القدرة التنافسية للاقتصاد المصري) ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣ ، ، ص٢.

**التوصيات**

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها فانه يمكن وضع عدد من التوصيات أهمها :-

١- ضرورة تنوع الهيكل التصديري للصادرات السعودية غير النفطية وتضمينه سلعا أخرى .

٢- إقامة علاقات جديدة مع دول أخرى على صعيد صادرات المملكة من هذا القطاع بما يؤدى إلى التعامل مع دول أخرى غير الدول التي تتعامل معها المملكة بما يؤدى إلى خفض معامل التركز الجغرافي.

٣- الوقوف على المشاكل الإنتاجية والتسويقية والتصديرية والإدارية والتنظيمية التي بينتها الدراسة ووضع حلول جذرية لها .

٤- الوقوف على المحددات التي أظهرت الدراسة معنوية تأثيرها على هذا القطاع خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع وضع حوافز أكثر جاذبية لهؤلاء المستثمرين بما يشجعهم نحو توجيه استثماراتهم في هذا القطاع .

٥- مراجعة السياسات المرتبطة بهذا القطاع بما يضمن تفعيل هذه السياسات من ناحية وإضافة سياسات أخرى تعظم من دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي للمملكة من ناحية أخرى .

## المراجع :


إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض بالتنسيق مع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية، الصادرات السعودية غير النفطية، واقعها - مستقبلها- أساليب تنميتها ،فبراير ١٩٩٥ م، رمضان ١٤١٥هـ، ص ص ٤٧ ، ٨٣ ، ٨٥.

المركز الوطني للسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تشجيع تصدير الخضار والفواكه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، دمشق ، ٣ أيار، ٢٠٠٣ ،الوقائع رقم ٨ منتدى السياسات الزراعية، ص ص ٦ - ٨.

المملكة العربية السعودية وتشريعات التعدين وقوانين الاستثمار، الدراسة متاحة على الرابط التالي:
http://madeinyemen.org/sites/default/files/info_center/ol/ol_٠٠١٢.pdf

المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، جهود المملكة العربية السعودية فى مجال تنمية الصادرات الوطنية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٣.

الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية: النص الكامل للاتفاقية:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=١١٠

بكر، نجلاء محمد إبراهيم، إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيراتها على الناتج المحلى الاجمالى، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود - فرع القصيم، المملكة العربية السعودية، ص٢٨ .

بيومي الشيمي، أهمية التصدير في رفع معدلات التنمية في الاقتصاد المصري، والدراسة متاحة على الرابط التالي :
http://www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php?t=١٢١٩٧

جريدة الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، الخميس ١٨ ربيع الثانى ١٤٢٦هـ، ٢٦ مايو ٢٠٠٥ م، العدد ٩٦٧٦ وبعض هذه المشاكل متاح على الرابط التالى :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=٤٣&article=٣٠١٥٠٣&issueno=٩٦٧٦

حبيب الله محمد رحيم التركستانى، معوقات تسويق المنتجات غير النفطية في الأسواق الخارجية (دراسة تطبيقية على الشركات المصدرة فى المملكة العربية السعودية )، مجلة جامعة الملك

عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م١، ع٢ ،١٤٢٠هـ /١٩٩٩ م، ص ص: ٥٧ ، ٦٠ ، ٤٧-٧١.

سعيدي، وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة ورقلة، ص ص ٦-١٧ . والدراسة متاحة على الرابط التالي:
http://rcweb.luedld.net/rc١/١_OUASAF.PDF

شيرالحموى، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مذكرة سياسات رقم ٢١، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ص١-٤.

صندوق التنمية الصناعية السعودي والدراسة متاحة على الرابط التالي :
http://www.sidf.gov.sa/Ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/IndustrialDevelopmentinSaudiArabia.aspx

مركز تنمية الصادرات السعودية والتقرير متاح على الرابط التالي:
http://www.sedc.org.sa/financing.asp

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

منتديات الخليج - حوار مع عبدا لرحمن الجريسى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الرياض، والحوار متاح على الرابط التالي:
http://www.thegulfbiz.com/vb/archive/index.php/t-٣٧٩١٥.html

نجاحات الماضي وتحديات المستقبل لصادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية، ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر الصناعيين العاشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان: القدرة التنافسية للصناعة الخليجية فى الاقتصاد الجديد، دولة الكويت، ٣-٤ ديسمبر ٢٠٠٥ ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ص٤.

نشرة أخبار برنامج الصادرات، برنامج الصادرات السعودية - السنة السابعة - العدد ٢٨ - شوال ١٤٢٩هـ/أكتوبر ٢٠٠٨ م ص ٨ . والنشرة متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالي: http://www.sep.gov.sa/ar

هاني قدري دميان، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية كإطار مؤسسي لزيادة القدرة التنافسية، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين (القدرة التنافسية للاقتصاد المصري)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣ م، ص٢.

وزارة الاقتصاد والتخطيط – مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

Harette, M.F. (١٩٩٩). Determinants of Export Instability in the primary Commodity Trade of LDC's. Journal of Development Economics, ١٨ (١٩٨): ١٣-٢١.

http://www.altjar.net/vb/showthread.php?t=٣٢١٢٤

Massel, B.F. (١٩٧٠). Export Concentration and Fluctuation in Export Earnings, American Economic Review.

Michaely, M. (١٩٦٢). Concentration in International Trade, Amesterdam.

## Structure, Performance and Determinants of Saudi Non-Oil Exports

Khalid A. Al-Khathlan[1] Al-Khateeb, T.T.[2] Malo Ain, A.M.[3]

**Abstract:**

The present study aims to know the development of structure & efficient performance of Saudi Non-Oil exports and to monitor its determinants as well as develop an integrated strategy for advancement in this sector. The study is based on descriptive and analytical methods during ١٩٨٤-٢٠٠٨. The Study concludes that the rate of annual growth in this sector has reached ١١٪ as; this sector contributes approximately ٤,٣٣٪ out of GDP and about ٧,٥٨٪ of Non-Oil Domestic Product during that period. As for efficient performance of this sector from the export point of view and on the basis of indicators of its efficient performance, the coefficients of commodity concentration, geographical concentration as well as the instability coefficients have reached about ٥٣,١٥٪, ٤٣٪ and ٣٧,٠٩٪ respectively.

Also, the model of determinants of growth in this sector has found that Non-Oil Domestic Product and Direct Foreign Investment (DFI) are the important factors and the partial Elasticity of both of them has reached around ٢,٠٣ and ٠,٣٠ respectively at a time when total Elasticity of the function has reached about ٢,٣٣.

The study made several recommendations such as:

١. Making efforts for developing that determinants of Non Oil exports.

٢. Solving the problems facing the development of exports of this sector.

٣. Exporting the products of this sector to some more countries in addition to the existing ones.

٤. Include other goods which will contribute to reduce the coefficients of commodity & geographical concentration and achieve the economic stability in the exports of this sector of the Kingdom.

---

[1] Department of Economics - College of Business Administration, King Saudi University.
[2] Department of Agric. Economics -Kafr-Alsheikh University, Egypt.
[3] Department of Accounting - College of Business Administration, Al-Kharj Saudi University.